الفروق النحوية بين النوابع

عند ابن بَرِّي (ت ٥٨٢هـ) في (الفروق النحوية) والسيوطي (ت٩١١هـ) في (الأشباه والنظائر) دراسة وموازنة

إعداد

د / أسماء السيد عمارة

مدرس بقسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

فرع جامعة الأزهر بالمنصورة، والأستاذ المساعد بجامعة طيبة

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

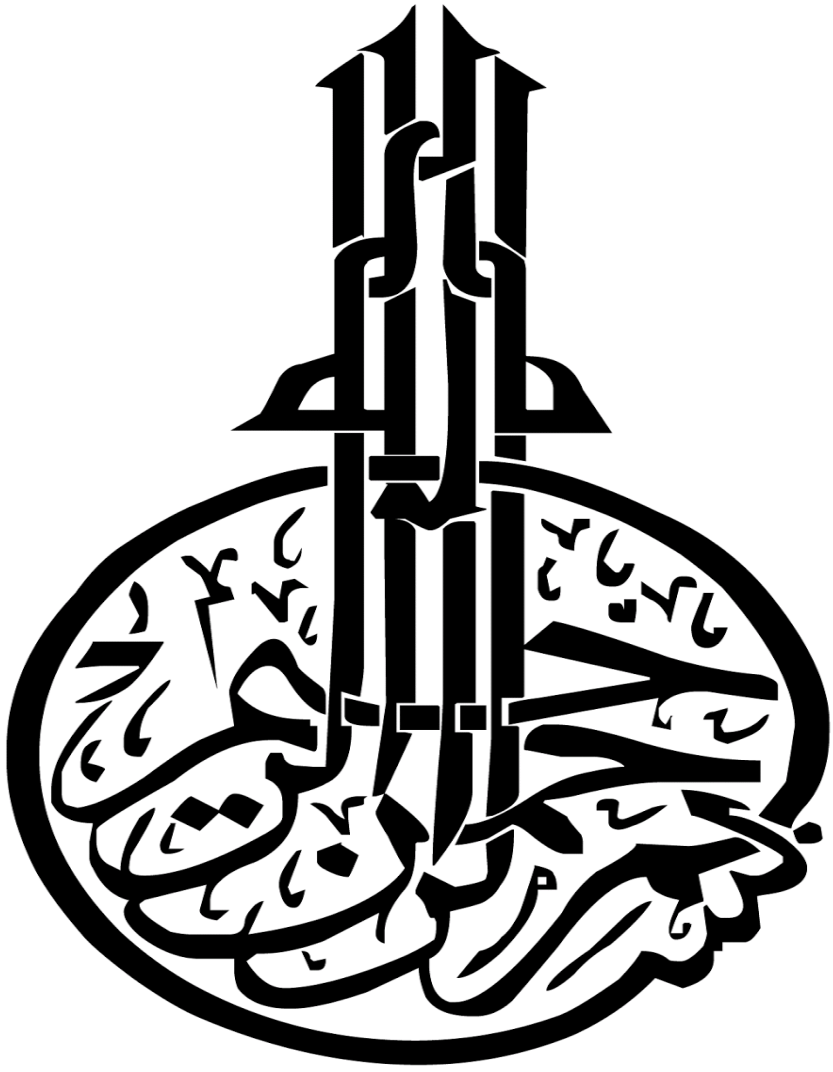

الفروق النحوية بين التوابع عند ابن بَرّي (ت ٥٨٢هـ) في (الفروق النحوية) والسيوطي (ت٩١١هـ) في (الأشباه والنظائر) دراسة و موازنة

د. أسماء السيد عمارة

المدرس بقسم اللغويات –كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات فرع جامعة الأزهر بالمنصورة –جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني:

drasmaa1977@gmail.com

ملخص البحث:

تعد الفروق النحوية من الأمور الدقيقة في النحو العربي، وقد اهتم بها علماء النحو قديما وحديثا، وتناولتها معظم كتب التراث بشكل متفرق في ثنايا الأبواب النحوية، وكان ابن بري والسيوطي من العلماء الذين اهتموا بها؛ فتناولا كثيرا من لطائفها، وأفردا لها أبوابا خاصة جمعا فيها بعض جوانبها، ومن أبرز تلك الأبواب باب التوابع، فجاءت هذه الدراسة لتوازن بين الفروق النحوية في التوابع عندهما، وتناقش أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما وما انفرد به أحدهما عن الآخر وما أضافه اللاحق للسابق.

الكلمات المفتاحية : الفروق النحوية، التوابع، النعت، التوكيد، عطف البيان، البدل.

Grammatical differences between the minions of Ibn Berri (T582H) in (grammatical differences) and Sioux (T911H) in (semi-isotopes) study and balancing

Dr. Asmaa Al , Sayed Amara
Teacher inthe Department of Linguistics -Faculty of Islamic and Arab Studies for Girls Branch of Al-Azhar University in Mansoura -Arab Republic ofEgypt.
E-mail: drasmaa1977@gmail.com

Abstract:

Grammatical differences are accurate in Arabic grammar, and were taken care of by grammar scholars old and new, and most heritage books dealt with them sporadically in the folds of the grammatical doors, and Ibn Berri and Al-Suyuti were scholars who cared about them; This study came to balance the grammatical differences in their minions, and discusses the differences and differences between them and what one is unique to the other and what was added to the previous one.

Keywords: Grammatical differences, minions, obituaries, emphasis, statement kindness, allowance.

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، وصلاةً وسلاماً علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ... أما بعد:

فاللغة العربية معين لا ينضب، والأعمال التراثية مجال رحبٌ لكثير من البحوث في الدرس اللغوي والنحوي والصرفي ، والفروق النحوية في اللغة العربية من الموضوعات التي تشغل بال كثير من الباحثين والمتخصصين بدراسة النحو وغيره من فروع اللغة؛ فهي تمثل سرًا من أسرار عظمة اللغة العربية ودقتها، وذلك حين نرىٰ الخصائص التي تميز الأبواب والمسائل النحوية المتشابهة مما يجعلها مستقلة ومنفصلة عن نظائرها، وإذا تميزت واستقلت تلك الأبواب والمسائل المتشابهة تحددت الوظائف التي تؤديها الكلمات في الجمل أو الجمل في التعبيرات مما يجعل الأسلوب صحيحًا، والمعنىٰ واضحًا .

وقد أشار كثير من النحويين إلىٰ بعض هذه الفروق في ثنايا الأبواب النحوية، وقليل منهم من اهتم بجمعها أوأفردها بالذكر كما فعل ابن بري والسيوطي، فابن بري تناول هذه الفروق منفردة في مسائل متفرقة [1]، حققها د / فراج بن ناصر الحمد بعنوان (الفروق النحوية)، في حين أفردها السيوطي بالحديث في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) تحت عنوان (فن الجمع والفرق) [2]، وقد جعله قسمين :

الأول: جاء فيه الأبواب المفترقة في كثير من الأحكام.

---

(١) ينظر:(الفروق النحوية) لأبي محمد عبدالله بن بري(ت٥٨٢هـ) دراسة وحققه.فراج بن ناصر الحمد،مجلة الدراسات اللغوية،السعودية،ع٢مج٥،يوليو-سبتمبر، : مقدم٤٣، ٥٠، ٥١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، ت.د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط١ ٤/ ٥٠ ــ ١٨٣

الثاني: جاء فيه المسائل المفترقة في الحكم والعلة.

وآثرت الموازنة بينهما في تناولهما الفروق بين التوابع خاصة؛ إذ يضيق البحث عن تناول الفروق جميعًا، ولأن التوابع من الأبواب التي يكثر بين أنواعها الشبه، مما جعل بعض النحويين لا يعتد ببعضها، ومنهم – علىٰ سبيل المثال – الرضي[1] الذي رأىٰ أن عطف البيان ما هو إلا البدل ، إلىٰ غير ذلك كما سيتضح في الدراسة –إن شاء الله.

كما كانت الموازنة لمعرفة ما أضافه اللاحق للسابق، وتطور الآراء إن وجد.

وقد اعتمدت في الموازنة علىٰ تلك الدراسة التي جمعت الفروق النحوية لابن بري، وما ذكره السيوطي في (الأشباه والنظائر) في (فن الجمع والفرق)، ومهدت لكل فرق بتعريف طرفيه.

ولم أذكر في الموازنة نصَّي ابن بري والسيوطي في حديثهما عن هذه الفروق إلا إذا أردت التعقيب عليه، وذلك لئلا أثقل البحث بتلك النصوص، واكتفيت بالإشارة إلىٰ موضع هذا الفرق عندهما في الحاشية، وأتبعت ذلك ببيان موقف النحويين مما ذكراه موافقة أو مخالفة، وتعليل ذلك إن وجد، وبينت الأمور التي اتفقا فيها، كما نبهت علىٰ الأمور التي انفرد بها أحدهما .

وجاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة.

ـ **مقدمـــة**، وفيها أهمية الموضوع وخطة السير فيه .

ـ **تمـهيد**، وفيه (التعريف بابن بري والسيوطي،التوابع مفهومها وأقسامها، الفروق النحوية مفهومها ونشأتها) .

ـ **المبحث الأول** : الفرق بين النعت والتوكيد .

---

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ، تصحيح وتعليق. يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس. ١٣٩٨هـ. ٢/ ٣٧٩

ـ **المبحث الثاني** : الفرق بين النعت والبدل .

ـ **المبحث الثالث** : الفرق بين عطف البيان والنعت .

ـ **المبحث الرابع** : الفرق بين عطف البيان والبدل .

ـ **الخاتمـــة**، وفيها نتائج البحث .

ـ قائمة المصادر والمراجع .

وكانت هناك دراسات سابقة تتعلق بالموضوع، أفاد البحث من بعضها، منها ما انصرف إلىٰ سرد التوابع وبيان أحكامها بغض النظر عن دراسة الفروق بينها، مثل: (التوابع في الجملة العربية)، د/ محمد حماسة عبداللطيف،منشورات مكتبة الزهراء، القاهرة، ومنها ما اهتم بالجانب التطبيقي للتوابع، مثل : (التوابع في شعر الفرزدق، دراسة نحوية تطبيقية) يوسف محمد يوسف العواية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، و(التوابع في نهج البلاغة، دراسة نحوية دلالية) وداد حامد عطشا السالمي (٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة ،كليةالآداب. ومنها ما كان هدفه بيان الفروق النحوية علىٰ وجه العموم، كما فعل د/ محمد بن ناصر الشهري في دراسته التي جاءت بعنوان (الفروق النحوية) من مطبوعات الرشد ، لكن لم تكن في هذه الدراسة مقارنة أو تفصيل للآراء في الفروق بين التوابع كما هو الغرض من هذه الدراسة التي أقدمها .

والله من وراء القصد ، وهو نعم المولىٰ ونعم النصير .

التمهيـــــد

أولًا : التعريف بـ (ابن بَرِّي، والسيوطي)

التعريف بابن بَرِّي[1]

ـ اسمه :

عبدالله بن بَرِّي بن عبدالجبار بن بَرِّي، المقدسي نسبةً إلىٰ أصله، فقد كان من بيت المقدس، والمصري نسبةً إلىٰ موطن ولادته، الشافعي، النحوي، اللغوي ، يكنىٰ بابن بَرِّي، بفتح الباء وتشديد الراء، وأيضـًا بـ (أبي محمد) .

ـ مولده ونشأته :

ولد ابن بَرِّي – علىٰ الراجح – بمصر في الخامس من شهر رجب سنة تسع وتسعين وأربعمائة للهجرة ، ولم تذكر المراجع شيئًا عن حياته صغيرًا، لكنه اجتهد في تحصيل العلوم، والمعارف تحقيقًا لأمنية والده، فقد قرأ الأدب، والعربية، والفقه علىٰ مشايخ عصره القادمين إلىٰ مصر من الأندلس، ودمشق وغيرهم، فكان نحويا، لغويا، شائع الذكر، مشهورًا بالعلم، ولم يكن للمصريين ممن تقدم أو تأخر مثله .

كان ابن بَرِّي عالما بكتاب سيبويه وعلله، فقد قرأه علىٰ الأئمة ومنهم أبوبكر محمد بن عبدالملك الشنتريني المغربي النحوي، وتصدر ابن بَرِّي لإقراء العربية بجامع عمرو بن العاص، وآل إليه التصفح في ديوان الإنشاء، فلا يصدر كتاب عن الدولة إلىٰ الملوك إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما فيه من خلل إن وجد، مما أتاح له الاطلاع علىٰ أمور الدولة الداخلية والخارجية، وقربه من مجالس الحكم .

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي . تحقيق / إحسان عباس . دار صادر ، بيروت ٣/ ١٠٨

ـ شيوخـــه :

تتلمذ ابن بَرِّي علىٰ يد كثير من العلماء القادمين إلىٰ مصر من الأندلس ودمشق وغيرهم منهم :

١-علي بن جعفر الصقلي، المعروف بابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) ، قرأ عليه ابن بَرِّي بعض العلوم ووجَّهه ابن القطاع نحو علوم اللغة[١]

٢ – أبو عبدالله محمد بن بركات السعيدي، النحوي، اللغوي (ت ٥٢٠هـ) أخذه عنه ابن بَرِّي النحو والأدب، وُلِّي أبو عبدالله ديوان الإنشاء وخلفه تلميذه ابن بَرِّي علىٰ نفس الديوان[٢].

٣ – أبوبكر محمد بن عبدالملك بن محمد الشنتريني النحوي (ت ٥٤٩هـ) ، قرأ عليه ابن بَرِّي ، النحو والأدب واللغة، وحفظ عليه الإيضاح للفارسي [٣].

٤ – أبو طالب عبدالجبار بن محمد القرطبي اللغوي (ت ٥٦٦ هـ)، قدم إلىٰ مصر، وأقرأ بها العربية، وكان من تلاميذه ابن بَرِّي[٤].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ، شهاب الدين أبوعبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي(ت٦٢٦)، ت.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت ط١٤١٤،١ه. ٤/ ١٦٦٩ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفىٰ بن عبدالله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة(ت١٠٦٧)،مكتبة المثنىٰ، بغداد،١٩٤١م. ١ / ١

(٢) ينظر: مقدمة(شرح شواهد الإيضاح)،أبوعلي الفارسي، تأليف : عبدالله بن بري، ت.د/ عيد مصطفىٰ درويش،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية١٤٠٥هـ.١٤

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات،صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي(ت٧٦٤ه)،ت.أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث، بيروت١٤٢٠ه.٤/ ٣٥، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت٩١١)،ت.محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية، لبنان،صيدا. ١/ ١٦٣

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٠٨

ـ تلاميـــــذه :

تتلمذ علىٰ يد ابن بَرِّي عدد كبير من العلماء ،منهم :

١ – مهلب بن حسن بركات بن علي المهلبي المصري البهنسي النحوي (ت ٥٨٣ هـ) من مؤلفاته(نظم الفرائد وحصر الشرائد)، (المقصور والممدود) وغيرها[١].

٢ – أبو موسىٰ عيسىٰ بن عبدالعزيز بن يللبخت الجُزُولي الأندلسي (ت ٦٠٧ هـ)، ومن مصنفاته (المقدمة الجزولية)(التي نقل فيها كثيرًا عن ابن بَرِّي[٢].

٣ – أبو القاسم هبة الله بن جعفر المعروف بابن سناء الملك (ت ٦٠٨ هـ) الشاعر المشهور، قرأ النحو علىٰ ابن بَرِّي [٣].

٤ – سليمان بن بنين بن خلف تقي الدين أبو عبدالغني المصري، النحوي (ت ٦١٤ هـ)، لازم ابن بَرِّي مدة في النحو، وسمع منه، ومن مصنفاته (لب الألباب في شرح أبيات الكتاب) [٤].

٥- عبدالمنعم بن صالح بن أحمد بن محمد، أبو محمد المصري، المكي، النحوي، المعروف بالإسكندراني (ت ٦٢٣ هـ) وكان كثير النقل عن ابن بَرِّي، من مصنفاته (تقويم البيان لتحرير الأوزان)[٥].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٠٤، وهناك خلاف في سنة الوفاة،ينظر: مقدمة نظم الفرائد وحصر الشرائد، مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي(ت٥٨٣هـ)ت.د/ عبدالرحمن بن سليمان آل العثيمين،مكتبةالخانجي،القاهرة، ط١ ١٤٠٦هـ.١٧،١٨

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦ ،المدارس النحوية ،شوقي ضيف(ت١٤٢٦)،دار المعارف.٣٣٨

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٧/ ١٣٥

(٤) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٩٧

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/ ١٤٦ ، بغية الوعاة ٢/ ١١٥ ، الأعلام ،خير الدين محمود بن محمد الزركلي الدمشقي(ت١٣٩٦)،دار العلم للملايين،ط٢٠٠٢،٥م .٤/ ١٦٧

ـ مؤلفـــاته :

تنقسم مؤلفات ابن بَرِّي إلىٰ قسمين، منها ما هو مطبوع، ومنه ما هو مفقود. فمن مؤلفاته المطبوعة[1]:

١ – (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) وهو حواشٍ لابن بَرِّي علىٰ معجم (صحاح اللغة وتاج العربية) للجوهري، وقد حُقق منه جزءان، ينتهي الأول بمادة (ن ف خ) تحقيق أ/ مصطفىٰ حجازي، والثاني بمادة (وق ش) تحقيق د/ عبدالعليم الطحاوي، من مطبوعات الهيئة المصرية للكتاب .

٢ –(جواب المسائل العشر) وهو رد علىٰ أبي نزار الحسن بن صافي في مسائله العشر التي وضعها وأجاب عنها تحقيق د/ محمد بن أحمد الدالي، نشر عام (١٤١٨هـ) عن دار البشائر في دمشق .

٣ – (حاشية ابن بَرِّي علىٰ درة الغواص لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦ هـ) وقد طبع الكتاب في مصر بتحقيق د/ أحمد طه حسانين عام (١٤١١هـ).

٤ – (شرح شواهد الإيضاح للفارسي (ت٣٧٧ هـ)) تحقيق د/ عيد مصطفىٰ درويش، وهو من منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام (١٤٠٥هـ) .

٥ – بعض المسائل المتفرقة والرسائل في الفروق وغيرها التي نسبت لابن بَرِّي، جمعها وحققها د/ حاتم الضامن في كتاب بعنوان (خمسة نصوص محققة لابن بَرِّي النحوي)، ونشرت في العدد السابع من مجلة الأحمدية في المحرم من سنة(١٤٢٢هـ)، وقد اكتفىٰ د/ حاتم في تناوله تلك المسائل التي منها بعض الفروق بتحقيق النص دون التعليق عليه وبيان الغامض منه؛ لذا اختار د/ فراج بن ناصر الحمد الفروق النحوية من بين تلك المسائل مضيفا

(١) ينظر: الفروق النحوية٤٧–٥١

إليها فروقا أخرىٰ قد ذكرها ابن بري في مواضع أخرىٰ، وقام د/ فراج بتحقيقها والتعليق عليها[1]، وهذه الدراسة هي التي اعتمد البحث عليها.

أما آثاره المفقودة فمنها[2]:

١- الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار[3].

٢- شرح أدب الكاتب[4].

٣- حاشية علىٰ المؤتلف والمختلف للآمدي[5].

ـ وفاته:

توفي ليلة السابع والعشرين من شوال(٥٨٢هـ)[6].

(١) ينظر : الفروق النحوية٥٠.

(٢) السابق٥١.

(٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي(ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان. ١/ ٤٥٧.

(٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،عبدالقادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط٤(١٤١٩هـ).١/ ٢٥.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٤/ ١٦٤،١٦٥.

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء١٥/ ٣٣٧.

التعريف بالسيوطي

ـ اسمه ونسبه :

هو: عبدالرحمن بن كمال الدين أبوبكر عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب بن محمد ابن الشيخ الهمام الخضيري السيوطي المصري الشافعي[1].

ـ مولده ونشأته :

ولد السيوطي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل سنة تسع وأربعين وثمانمائة بالقاهرة ، ولم يلبث والده أن توفىٰ بعد ولادته بفترة قصيرة ولم يتم ابنه السادسة من عمره، فنشأ يتيمًا، وكان ممن تعهده بالعناية والرعاية الشيخ جمال الدين بن الهمام .

حفظ السيوطي القرآن وأتمه وهو دون الثامنة، ثم حفظ عمدة الأحكام، ومنهاج النووي، ومنهاج البيضاوي، وألفية ابن مالك وغير ذلك من الكتب التي عرضها علىٰ شيوخ عصره [2].

وأخذ السيوطي يطلب العلم من أهله في مختلف المجالات منذ سنة (٨٦٤هـ)، وأُجيز بتدريس العربية في مستهل سنة (٨٦٦هـ) وبدأ التأليف في هذه السنة ، فكتب شرحًا للاستعاذة والبسملة وأطلع عليه شيخه علم الدين البلقيني ، فكتب عليه تقريظًا.

وقد رحل السيوطي طلبًا للعلم سواء أكانت رحلاته داخل مصر في دمياط والقاهرة والإسكندرية والفيوم والمحلة وغيرها أم خارج مصر إلىٰ بلاد الشام

---

(١) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة،نجم الدين محمد بن محمد الغزي(ت١٠٦١هـ)،ت.خليلالمنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١(١٤١٨هـ).١/ ٢٢٧ .

(٢) السابق.

والحجاز واليمن والهند والمغرب والنكرور (غينيا الآن) وغيرها . وقد حصل علىٰ إجازات كثيرة من الشيوخ الذين درس عليهم أو رحل إليهم [١]

ـ شـــيوخه :

تتلمذ السيوطي علىٰ أيدي كثير من العلماء في مختلف العلوم ويقال إنه بلغ عددهم ستمائة شيخ[٢]، منهم :

ـ علم الدين البلقيني، تتلمذ عليه في الفقه ،توفي (٨٦٨هـ)[٣].

ـ تقي الدين الشبلي الحنفي، أخذ عنه السيوطي الحديث والعربية ، توفي عام (٨٨١هـ)[٤] .

ـ محي الدين الكافيجي محمد بن سلمان بن سعد بن مسعود الرومي، أخذ عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك ، توفي عام (٨٧٩هـ)[٥] .

ـ الشمني: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيي بن محمد، أقرأ التفسير والفقه والعربية وغيرها ،سمع عليه السيوطي قطعة كبيرة من المطول للشيخ سعد الدين، وبعضًا من التوضيح لابن هشام، توفي سنة (٨٧٢ هـ)[٦]

---

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حموده ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م . ٩٥-٩٧ .

(٢) السابق ٩٩ .

(٣)ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصروالقاهرة،عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ت.محمدأبوالفضل إبراهيم، دارإحياءالكتب العربية،عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، مصر ط١ ١٣٨٧هـ، ١/ ٣٣٧ .

(٤) ينظر: حسن المحاضرة١/ ٣٣٧.

(٥)السابق ١/ ٣٣٨ .

(٦)ينظر: بغية الوعاة١/ ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

ـ تلامـــيذ السيوطي :

تتلمذ علىٰ يد السيوطي العديد من العلماء ، منهم :

ـ **شمس الدين الداودي** أبو الحسن محمد بن علي شيخ أهل الحديث في عصره، كان من أشهر تلاميذ السيوطي، توفي(٩٤٥ هـ)[١] .

ـ **ابن طولون** محمد بن علي بن محمد، شمس الدين أبو عبدالله المحدث النحوي، كثرت مؤلفاته حتىٰ قيل عنه (سيوطي الشام) لمشابهتة شيخه جلال الدين السيوطي في كثرة مؤلفاته في جميع الفنون،توفي سنة (٩٥٣ هـ)[٢].

ـ **ابن إياس** : محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، مؤرخ مصري من المماليك، تتلمذ علىٰ بعض العلماء منهم السيوطي، من مؤلفاته (بدائع الزهور في وقائع الدهور) و(نزهة الأمم في العجائب والحكم) توفي سنة(٩٣٠ هـ)[٣].

ـ مؤلفـــاته :

عُرف السيوطي بكثرة مؤلفاته وذلك لما طُبع عليه من حب التأليف والصبر عليه، ولكثرتها اختلف في إحصائها حتىٰ قيل إنها بلغت ما يقرب من خمسمائة ، وقد أخذت مؤلفاته عدة اتجاهات علمية، منها ما كان في علوم التفسير، ومنها ما كان في الحديث والفقه، وأخرىٰ كانت في التاريخ والأدب إلىٰ غير ذلك [٤]. وسأكتفي بذكر بعض مؤلفاته التي كانت في فن العربية [٥] والتي لم تخل من اتصالها أيضـًا بعلوم القرآن والحديث والأصول، منها :

---

(١) ينظر: الكواكب السائرة ٢/ ٧٢ ، الأعلام ٦/ ٢٩١ .

(٢) ينظر: الكواكب السائرة ٢/ ٥١ ، ٥٣ ، الأعلام ٦/ ٢٩٠ .

(٣) ينظر: الأعلام ٦/ ٥ .

(٤) الكواكب السائرة ١/ ٣٣٩ ، ٣٤٤ .

(٥) ينظر: جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية د/ عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م ، ٢٥٤ – ٢٦٢ .

١ -(**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**) ويعد هذا الكتاب أشمل ما قدم من درس لغوي متأثرًا بعلوم الحديث.

٢ - (**الاقتراح في علم أصول النحو**) وقد فصل في هذا الكتاب الأصول النحوية وحمل الكتاب لفظ (أصول) مقتفيًا فيه السيوطي منهج الأصوليين[١].

٣ - (**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**) وهذا الكتاب يضع بين أيدينا تراثًا نحويًا ضخمًا، فهو يكفي الباحث عناء الرجوع إلىٰ كثيرمن الكتب، فقد ساعده تأخره الزمني أن يجمع الآراء الكثيرة في المسألة الواحدة مدعومة بالأدلة[٢] .

٤ - (**الأشباه والنظائر في النحو**) ويُعد هذا الكتاب موسوعة نحوية لم يسبق إليها، رتبها علىٰ منهج كتب الأشباه والنظائر الفقهية [٣]، وقد صرح السيوطي بالكتب التي نسج علىٰ منوالها كتابه هذا فقال :(وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه، فإنه جامع أكثر الأقسام، وصدره يشبه كتاب الزركشي من حيث إن قواعده مرتبة علىٰ حسب حروف المعجم)[٤].

وقسمه إلىٰ سبعة فنون ذكرها في مقدمتة، كل قسم مؤلف مستقل، له خطبة، واسم، وهي [٥]:

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تعليق.د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية،١٤٢٦هـ.٥ .

(٢)ينظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)،شرح وتعليق.د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة١٤٢١هـ.١/ ١١.

(٣)ينظر: مقدمة الأشباه والنظائر ١/ ١٦.

(٤) السابق ١/ ١٧ .

(٥) نفسه ١/ ١٦ .

١ – فن القواعد والأصول، ورتبه علىٰ حروف المعجم .

٢ – فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات .

٣ – فن بناء المسائل بعضها على بعض .

٤ – فن الجمع والفرق وجعله قسمين :

أ – الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام وفي هذا القسم كانت (الفروق النحوية) موضوع البحث .

ب – المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة .

٥ – فن الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات .

٦ – فن المناظرات، والمجالسات، والمذاكرات، والمراجعات، والمحاورات، والفتاوى، والواقعات، والمراسلات، والمكاتبات .

٧ – فن الإفراد والغرائب .

وقد طبع هذا الكتاب أكثر من مرة بعدة تحقيقات منها :

ـ ما كان بتحقيق : محمد عبدالقادر القاضلي من منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ، ويقع في أربع مجلدات .

ـ ومنها ما كان بتحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم من منشورات مؤسسة الرسالة ، بيروت – سوريا وهذا التحقيق هو الذي اعتمد عليه البحث .

ـ وفـــــاته :

بعد حياة عامرة بالعلم والإيمان، والزهد، والورع، والتأليف توفي السيوطي في التاسع عشر من جمادي الأولىٰ سنة إحدىٰ عشرة وتسعمائة، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة [1].

(١) ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٥٥ .

ثانيا : (التوابع) مفهومها وأقسامها :

(**التابع**) لغة مأخوذة من (تبع الشيء تبعًا وتباعًا في الأفعال وتبعت الشيء تبوعًا أي : سرت في أثره)[1].

و(**التبع**) جمعها (أتباع) مثل :(عَمَل) و(أعمال) ، و(التابع) و(التابعة) كذلك يجمع علىٰ (توابع)[2].

(**التابع**) هو (التالي، ومنه التبع والمتابعة، والإتباع، يتبعه : يتلوه، تبعه، يتبعه، تبعًا)[3] ، ويقال : تبعت القوم إذا مشيت خلفهم [4].

وبهذا تكون المناسبة بين المعنىٰ اللغوي والاصطلاحي؛ إذ التابع في اصطلاح النحويين يأتي بعد المتبوع ويقفو أثره في الإعراب كما سيتبين .

أما (التابع) في اصطلاح النحويين فيبدو أنهم تأخروا قليلاً في استخدام لفظه وحده، وإن كانت واضحة لديهم أقسام التوابع المبنية علىٰ إدراك العلاقات اللفظية والمعنوية بين التابع والمتبوع ، فنجد سيبويه يشير إلىٰ أقسام التوابع دون ذكر لفظها وتعريفها فيقول : (باب مجرىٰ النعت علىٰ

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ت. عبدالله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة.(ت ب ع)١/ ٤١٦.

(٢) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(ت ٥٣٨هـ)، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٩هـ.(ت ب ع) ١/ ٨٩.

(٣) العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)،تح.د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.(ع ت ب)٣/ ٧٨.

(٤) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي(ت٣٩٥هـ)، تح.عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ.(تبع) ١/ ٣٦٢.

المنعوت، والشريك علىٰ الشريك، والبدل علىٰ المبدل منه وما أشبه ذلك)[1].

ولعل الرماني من أوائل الذين استخدموا لفظ (التوابع) وعرفوها فقال : (التوابع هي الجارية علىٰ إعراب الأول)[2].

ثم توالىٰ بعد ذلك استخدام اللفظ، لكن اختلفت عباراتهم في التعريف إطلاقًا أو تقييدًا، ولهذا لم تخل بعض هذه التعريفات من المآخذ ، فيذكر الزمخشري في تعريفها أنها (الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا علىٰ سبيل التبع لغيرها ، وهي خمسة ...)

ولا يخفىٰ عدم دقة هذا التعريف؛ إذ قصر التوابع علىٰ الأسماء في حين أنها تكون بالأسماء والأفعال والحروف والجمل أيضًا، كما في العطف، والبدل، والتوكيد، والنعت، وقد تبعه ابن هشام في هذا التعريف لكنه استبدل لفظ (الكلمات) بـ (الأسماء) ؛ حتىٰ يعم الأسماء وغيرها[3].

(١) الكتاب،عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تح. عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ١٤٠٨هـ.١/ ٤٢١

(٢) رسالة الحدود، علي بن عيسىٰ بن علي أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ)، تح. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، لبنان .المكتبة الشاملة.٦٨ ، وينظر أيضًا : شرح المقدمة المحسبة ،طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩) ،تح.خالد عبد الكريم ، ط ١ ١٩٧٧م ،٢ / ٤٠٧

(٣) ينظر: شرح قطر الندىٰ ، عبدالله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تح. محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ. ٢٨٣

وعرفها ابن الحاجب بأنها (كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة)[1] ، ولم يخل تعريف ابن الحاجب من اعتراض[2]؛ إذ يدخل في التوابع علىٰ تعريفه هذا (من جهة واحدة ما ليس منها ، كالأخبار المتعددة لمبتدأ في نحو قوله تعالىٰ :﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [3] ويدخل فيه أيضـًا الأحوال المتعددة في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [4].

ومن النحويين كأبي حيان من اكتفىٰ بِعَد التوابع عن تعريفها، فقد رأىٰ أن التابع محصور بالعَدِّ وهو خمسة ، ولذا فلا يحتاج إلىٰ رسم أوحد [5].

وإذا نظرنا إلىٰ تعريف التابع عند المحدثين، وجدنا بعضهم يخرج علىٰ ما توافق عليه القدماء، فمثلاً يرىٰ الأستاذ إبراهيم مصطفىٰ أن التوابع تُعَدُّ من المماثلة في الإعراب حالها في ذلك كالمماثلة في النثر بين الكلمات العربية في السجع، وكما في الفواصل القرآنية، والقافية في الشعر، وكل ذلك يُعَدُّ من جمال القول وحسن النظم والتأليف [6] .

وبعد نقاش وتحليل طويلين انتهىٰ إلىٰ إخراج عطف النسق من التوابع، حيث يقول : (وباب العطف ليس له إعراب خاص ، وليس جديرًا أن يعد من

---

(١) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب المصري(ت٦٤٦هـ)، تح.د/ صالح عبدالعظيم الشاعر،مكتبة الآداب، القاهرة، ط١ ٢٠١٠م. ٢٩

(٢) ينظر: شرح الرضي٢/ ٢٧٨

(٣) من الآية(٢٤)من سورة الحشر

(٤) من الآية(٢٧) من سورة الفتح

(٥) ارتشاف الضرب أبو حيان الأندلسي من لسان العرب (ت٧٤٥هـ)، تح.د/ رجب عثمان ومراجعة د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ.٤ / ١٩٠٧

(٦) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفىٰ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.٧٥.

التوابع ...) [1]، كما جعل النعت السببي من قبيل الإعراب بالمجاورة، يقول مشيرًا إلىٰ ذلك : (وأسقطنا منها نوعًا هو العطف، وقسمنا باقيها إلىٰ قسمين : النعت والبدل ....و خالفنا النعت السببي وجعلناه إتباعًا للمجاورة)[2] علىٰ الجانب الآخر فقد أدخل في التوابع ما ليس منها وهو الخبر [3] .

أما الأستاذ عباس حسن فلم يبعد كثيرًا عن تعريف القدماء بل فَصَّلَ القول فيما ذكروه ، فالتابع عنده (لفظ متأخر دائمًا، يتقيد في نوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه يسمىٰ (المتبوع) بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع ... سواء أكان النوع الإعرابي في الأول لفظيـًا ...، أم تقديريًا ... أم محليًا)[4].

والتوابع عنده هي : النعت، والتوكيد بنوعيه، والعطف بنوعيه، والبدل، ويطلق عليها (التوابع الأصلية) ؛ إذ هناك تابع عارض عنده الذي يكون بإهمال حركة الحرف الأخير من الكلمة وجعلها مماثلة لحركة الحرف الذي يجيء بعده ، كقراءة من قرأ ((الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) بكسر الدال تبعًا لحركة اللام، إلىٰ غير ذلك من المواضع [5].

(١) إحياء النحو ٧٦ (بتصرف) .

(٢) السابق ٨٠

(٣) نفسه ٨٠ ، ٨١ .

(٤) النحو الوافي ، عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥. ٣/ ٤٣٤ .

(٥) النحو الوافي ٣/ ٤٣٤ ، ٤٦٩ . الآية ٢ من سورة الفاتحة. القراءة لإبراهيم بن أبي عبلة في المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)،وزارة الأوقاف، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ. ٣٧/١

كذلك نجد أيضـًا د/ محمد عيد يعتمد تعريف ابن مالك وغيره من القدماء للتوابع لكنه يرىٰ أن حديثهم عن العامل في التابع سواء أكان هو نفس العامل في المتبوع أم كان معنويًا أم كان محذوفًا غير مفيد[1] .

ومن خلال تعريفات القدماء، والمحدثين السابقة للتوابع يتضح أنها تتفق في أمرين :

١ – التبعية لمتبوعاتها في أوجه الإعراب .

٢ – أن رتبتها التأخير عن متبوعاتها وذلك لأن (التابع مع متبوعه كالكلمة الواحدة ، والتوابع تنزل من متبوعاتها منزلة العجز من الصدر، وحق العجز أن يتأخر عن الصدر. فالتوابع تتمم معنىٰ متبوعاتها فتترتب معها ترتبًا يتقدم فيه المفسَّر علىٰ المفسِّر، والمبيَّن علىٰ البيان، والمعطوف عليه علىٰ المعطوف، والموصوف علىٰ الصفة، والمؤكَّد علىٰ المؤكِّد وهذا الترتيب المنطقي ينبئ عن سمو اللغة وعظمتها، كما أن هذا الترتيب لازم مثل ترتيب الموصول مع الصلة، والمضاف مع المضاف إليه، والجار مع المجرور، والجازم مع المجزوم)[2].

أقسام التوابع، وأهميتها :

اختلف النحويون القدماء في عدد التوابع، فمنهم من عدها خمسة (النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل) ومنهم من عدها أربعة؛ إذ أطلق العطف؛ ليشمل عطف النسق والبيان [3]، ومنهم من رأىٰ أنها أربعة

(١) ينظر: النحو المصفىٰ ، محمد عيد، مكتبة الشباب(المكتبة الشاملة).١/ ٥٧٠ .

(٢) ظاهرة التآخي في العربية، د/ فاطمة عبدالرحمن حسين،مطبوعات جامعة أم القرىٰ١٤١٧هـ. ١/ ٣٢١ .

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)،تح.د/ صاحب أبو جناح،عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط١٤١٩١هـ. ١/ ١٩٤ .

لكن لأنه وجد أن عطف البيان ما هو إلا البدل[١] ، ومنهم من عدها ستة، فجعل التأكيد اللفظي بابًا، والتأكيد المعنوي بابًا آخر[٢].

أما المحدثون فرأىٰ كثير منهم أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل المطابق، وبهذا أسقطوا أحد التوابع [٣] .

ومنهم من أسقط أكثر من ذلك، وجعل التوابع علىٰ قسمين؛ هما النعت والبدل، كما سبقت الإشارة[٤].

وتأتي أهمية التوابع من أنها تعد من أنواع الإطناب بالزيادة، فهي عناصرغير إسنادية يتم بها إطالة عنصر إسنادي أو غير إسنادي في الجملة، بحيث يكون التابع مع متبوعه مركبًا واحدًا يمثل عنصرًا واحدًا في الجملة، سواء أكان هذا العنصر إسناديًا أم غير إسنادي[٥].

(١) ينظر: شرح الرضي ٢/ ٣٧٩ ، ولعل هذا هو رأي الكوفيين أيضًا ؛ لأنهم لم يترجموا له . ينظر: أسرار العربية، أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧) ت. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. ٢٩٧ .

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،عبدالله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام(٧٦١هـ)، تح. عبدالغني الدقر، منشورات الشركة العربية المتحدة للتوزيع، سوريا. ٥٥٠ .

(٣) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣. ٢/ ٢٨٤ ، التوابع (مقارنة لسانية) ، فوزي حسن الشايب،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات(العلوم الإنسانية والاجتماعية)،الأردن،دار المنظومة،مج١٢،ع١٩٩٧،١،٣٣٨، النحو الوافي ٣/ ٤٥٦ .

(٤) ينظر: إحياء النحو ٨١ ، ويراجع صـ٣ .

(٥) ينظر:التوابع في الجملة العربية،د/ محمد حماسة عبداللطيف،مكتبة الزهراء، القاهرة،١٩٩١م.٦.

ثالثا : الفروق النحوية ، مفهومها ، ونشأتها.

(الفروق) جمع (فرق) ، يقال فرق لي هذا الأمرُ ، يفرق . فرقًا، إذا تبين ووضح [1] ،و(الفرق) يعني الفصل والتمييز بين الشيئين، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [2] أي فصلناه وأحكمناه [3].

والمراد بـ (الفروق النحوية) هي الأمور التي يتلمسها النحوي بين الأبواب أو المسائل المتشابهة خاصة، سواء أكان وجه الشبه قليلاً أم كثيراً . وقد تستعمل هذه الفروق لبيان المتضادات كالفرق بين البناء والإعراب [4] .

ومعرفة هذه الفروق بين المتشابهات أمر له أهميته ؛ إذ يترتب علىٰ عدم وضوحها الخلط بين تلك المتشابهات؛ ولهذا نجد بعضـًا من مسائل الخلاف بين النحويين يعود إلىٰ الاعتداد أو عدم الاعتداد بتلك الفروق أو ببعضها، كما هو الحال مثلاً عند من أسقط عطف البيان من التوابع، ورأىٰ أنه لا فرق بينه وبين بدل المطابق [5] .

وعليه فإن دراسة الفروق لها دور كبير في ترجيح الآراء في بعض المسائل . وقد اعتنىٰ النحويون منذ سيبويه بإيضاح تلك الفروق لكن ذلك كان متفاوتـًا بينهم في الألفاظ المستخدمة للدلالة عليها، وطريقة عرضها، والغرض منها .

أما عن الألفاظ المستخدمة لبيان الفروق فلم تكن قاصرة علىٰ مادة (ف ر ق) ونحوها، وإن كانت هي المشهورة عندهم، لكن كانت هناك ألفاظ

---

(١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية ،أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت٣٩٣هـ)، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤ ١٤٠٧هـ. (ف ر ق) ٤/ ١٥٤٠، لسان العرب ١٠/ ٣٠١ .

(٢) من الآية (١٠٦) من سورة الإسراء .

(٣) ينظر: مقاييس اللغة (ف ر ق)٤/ ٤٩٣ ، ولسان العرب(ف ر ق) ١٠/ ٣٠١ .

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٣ .

(٥) يراجع صـ٣،٢١ من البحث.

وعبارات أخرىٰ تدل عليها، وربما يستعمل النحوي أكثر من عبارة أو لفظ في بيان ذلك، ولا يلتزم واحدًا بعينه، ومنها :

١ – (ينفصل) ، (الفصل) ، (يفصل) ، (فصيل) وما شابهها ، وممن استعملها سيبويه [١]، والمبرد [٢]، وابن الوراق [٣] ، وابن جني [٤] ، والزمخشري [٥] .

٢– (بخلاف) ، (يختلف) ، (مخالفة) ونحو ذلك . وممن استعملها : الأنباري [٦] ، والعكبري [٧] ، والرضي [٨] ،

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧ ، ١٢٨ ، ٢٠٩ ، ٣/ ٢٤٧ ، ٥٩٠ ، ٤ / ١٩٩ ، وغير ذلك .

(٢) ينظر: المقتضب ، محمد بن يزيد الأزدي المعروف بالمبرد(ت٢٨٥هـ)، تح. محمد عبدالخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت.١/ ٤٩ ، ٢/ ١٦٥ ، ٣٣٢ ، ٣/ ٢٨ ، ٥١ ، ٢١٤ ، ٢٦٩ ، ٤/ ٤٠٣ ، وغير ذلك .

(٣) ينظر: علل النحو، محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن ابن الوراق(ت٣٨١هـ)، تح. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض،السعودية، ط١ ١٤٢٠هـ. ١/ ٢٨١ .

(٤) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢)، تح.محمد علي النجار،عالم الكتب،(المكتبة الشاملة). ٢/ ١٠٤ ، ٢١٠ .

(٥) ينظر: المفصل ١٦٠ .

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، عبدالرحمن بن محمد أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)، ت.جودة مبروك محمد مبروك،مكتبةالخانجي، القاهرة.٢٩، ١٥٠، ١٧٣، ٣٢٥، ٤٤٧ غيرها .

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري البغدادي(٦١٦هـ)،ت.د/ عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١ ١٤١٦هـ. ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٩٠ ، ٤٤٨ وغيرها .

(٨) شرح الرضي ٢/ ٣٦١، ٣٦٨، ٣٨٢، ٤٣٧–٣/ ٧٧، ٩٨، وغيرها .

وابن مالك [1] ،المرادي [2] ، وابن هشام [3].

٣ - (امتاز) أو (يمتاز) أو (ميزوا) ونحوهما، وممن استعملها: سيبويه[4]،و ابن الخباز [5]، وابن مالك [6] و(الأندلسي) فيما نقله عنه السيوطي [7].

٤- (وليس كذلك) وممن استعملها: ابن الوراق [8]، وابن جني [9]، والعكبري [10]

٥- (انفرد) أو(ينفرد) ونحوهما، وممن استعملها : الجزولي[11]، والعكبري[12] ،

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ،محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ)، ت.د/ عبدالمنعم أحمد هريدي. منشورات جامعة أم القرىٰ ،ط١ ,١/ ١١٦ ، ١٦٢ ، ٢١٨ ، ٤٧٩ ، ٢/ ١٠١٢ ، ٣/ ١٢٠٤، ١٢٤٠ .

(٢) الجني الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تح.د/ فخر الدين قباوة-أ/ محمد نديم فاضل، ط١ ١٤١٣هـ.٢٢ ، ٢١٧ ، ٢٦٩ ، ٣٨٣ ، ٥٣١ وغيرها .

(٣) ينظر: شرح قطر الندىٰ ٦١،٨٣،٢٧٨،٢٧٩،٢٩٦ وغيرها.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٢١٨ ، ٣٧٦ .

(٥) ينظر: توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق.أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، ط٢ ١٤٢٨هـ. ٣٣٦ .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٩ ، ٤٣٥ .

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/ ٩١،٩٥.

(٨) ينظر: علل النحو ٣٧١ ، ٣٨١ .

(٩)ينظر: الخصائص١/ ١٩٦ ، ٣٧٨ ، ٢/ ١٠٤ ، ١٥٩ ، ٢٧٧ .

(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥٢ .

(١١)ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، عيسىٰ بن يللبخت الجزولي البربري(ت٦٠٧هـ)،ت.د/ شعبان عبدالوهاب محمد، مطبعة أم القرىٰ، دار الغد العربي. ١٧٥ .

(١٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٠١ .

و المرادي[١]، والأزهري[٢].

٦- (فرق) أو (الفرق) ونحوهما، وهذا اللفظ هو أوضح الألفاظ وأدقها في الدلالة علىٰ الفروق ؛ لذا فهو الشائع عند المتأخرين خاصة، وممن استعمله : المبرد [٣] ، وابن السراج [٤] ، وابن الوراق [٥]، وابن جني [٦]، والزمخشري [٧] ، والعكبري [٨] ، والأشموني [٩] .

ولم تكن الألفاظ والعبارات السابقة هي المستخدمة للدلالة علىٰ الفروق فحسب ، لكن كانت هناك ألفاظ أخرىٰ ربما لم تكن مباشرة كالتعبير مثلًا بـ (نقص) أو (نقصان) [١٠]شيء عن شيء في أمر من الأمور، أو لفظ

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)،ت.د/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ ١٤٢٨هـ. ٢/ ٢٩٩٢ ، ٣/ ١٣٩٥ .

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ، خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤٢١هـ.٢/ ٢٣ .

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٤٠ وغيرها

(٤)ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٥ ، ٥٣ ، ١١٩ ، ٢١٤ ، ٢٨١ ، ٢/ ١٨٠ ، ٢٥٥ وغيرها.

(٥) ينظر: علل النحو ١٧٩ ، ٢٢٥ وغيرها .

(٦) ينظر: الخصائص ١/ ١٧، ١٩٦، ٣٤٣، ٢/ ٤٢٧، سرصناعةالإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني،ت.د/ حسن هنداوي، دار الفكر، دمشق، ط١ ١٩٨٥م.(المكتبة الشاملة). ١/ ١٢٧ ، ٢٨٨ ، ٣٨٥ ، ٤٠٤ وغيرها .

(٧) ينظر: المفصل ٦٠ ، ٣٩٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ وغيرها .

(٨)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٣ ، ٣٧١ ، ٣٨٨ .

(٩) ينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسىٰ نور الدين الأشموني(ت٩٠٠هـ)،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان، ط١ ١٤١٩هـ.(المكتبة الشاملة).٢/ ١٩٨ ، ٢٣٠ ، ٣٥٩ ، ٣٧١ .

(١٠) ينظر: نظم الفرائد وحصر الشدائد ١٣١، شرح التسهيل ١/ ١٣٧ .

(انحط)[1]، أو لفظ (خُصّ) أو (اختص) وما شابهه[2] وليس المجال هنا حصر تلك الألفاظ بقدر ما هو إثبات اهتمام النحويين ببيان الفروق النحوية بين بعض المسائل – إن وجدت – منذ سيبويه.

أما عن طريقة عرض هذه الفروق فكانت كثيرًا ما تذكر في مقام الشرح والتوضيح لبعض المسائل النحوية كما في قول ابن السراج مثلًا مفرقًا بين المصدر واسم الفاعل : (... والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أعمل كما أعمل إذا كان الفعل مشتقًا منه، إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلىٰ الفاعل وإلىٰ المفعول ... ولا يجوز هذا في اسم الفاعل)[3].

ويمكن أن يكون الحديث عن الفروق في مقام التعليل لبعض الأحكام كما في قول المرادي معللًا للزوم اللام الخبر إذا خففت (إِنَّ) وهذا ليحصل الفرق بينها وبين (إِنْ) النافية ؛ لتشابههما في اللفظ حينئذٍ ، يقول : (... وخففت (إن) فَقَلَّ العمل، إهمالها : إذا خففت هو القياس ، ... وإعمالها ثابت بنقل سيبويه ... وتلزم اللام إذا ما تهمل، علة لزومها ، الفرق بين (إن) المخففة و(إن) النافية ، وتسمىٰ هذه اللام الفارقة)[4].

ومن النحويين من يعرض هذه الفروق بغرض التفريق والتمييز بين الأبواب والمسائل النحوية فيجعلها في مباحث أو أبواب أو فصول خاصة بها ، ولذا يكثر أن يضع لها عنوانًا بـ (الفرق بين كذا وكذا)، ولا تأتي عرضًا أثناء

(١) ينظر: المرتجل في شرح الجمل،أبو محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب(ن٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة.علي حيدر،ط. دمشق ١٣٩٢ه.(المكتبة الشاملة). ٢٣، شرح الاشموني ٢/ ٢٥، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٧٢ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٩ ، ٣٥ ، ١٢٧ ، ٥/ ٥١ ، ٥٩ وغيرها .

(٣) الأصول في النحو ١/ ٥٢ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٣٦ .

الشرح كما في الطريقة السابقة ، ويأتي ابن بَرِّي في مقدمة النحويين الذين خصوا هذه الفروق ببعض المسائل وبلغ عددها عنده اثنتي عشرة مسألة[1]، وهي :

١- الفرق بين النعت والتوكيد.

٢- الفرق بين النعت والبدل.

٣- الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

٤- الفرق بين اسم الفاعل والمصدر.

٥- الفرق بين(كان) إذا كان فيها ضمير الشان والقصة وبينها إذا كان فيها ضمير غيره.

٦- الفرق بين اسم الفاعل والفعل.

٧- الفرق بين(إذا) المكانية والزمانية.

٨- الفرق بين عطف البيان والنعت.

٩- الفرق بين عطف البيان والبدل.

١٠- الفرق بين عطف البيان وبين التوكيد والمعطوف بحرف.

١١- الفرق بين واو المعية وواو العطف.

١٢- الفرق بين(أم) المتصلة والمنقطعة.

وقد تأثر بابن بَرِّي كثير من النحويين وأفادوا منه ، منهم : المهلبي في كتابه (نظم الفرائد وحصر الشدائد) وقد تحدث عن الفروق في سبع مسائل، هي[2]:

١ – الفرق بين (كم) الاستفهامية والخبرية .

٢ – الفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة .

---

(١) ينظر: الفروق النحوية ٨١-١١٣ .

(٢)ينظر: نظم الفرائد وحصر الشدائد ٩١ ،١٢٠-١٢٢، ١٣١، ٢٧١، ١٣٥، ١٣٨.

٣ – الفرق بين (الأعلىٰ) و(الأحمر) .

٤ – المواضع التي ينقص فيها اسم الفاعل عن فعله .

٥ – الفرق بين اسم الفاعل إذا كان لما مضىٰ وبينه إذا كان لما يستقبل.

٦ – الفرق بين (ما) النافية و(ليس) .

٧ – الفرق بين المصدر واسم الفاعل .

وكذا أيضًا نجد عند ابن يعيش [١]، و (ابن خلف والسخاوي، والأندلسي) فيما نقله عنهم السيوطي [٢]، وابن هشام [٣] تلك العناية بالفروق النحوية ؛ إذ تناولوها كثيرًا وخصصوا لبعضها مواضع للحديث عنها، لكن يبقىٰ فضل السبق لابن بَرِّي [٤] .

ثم جاء السيوطي الذي كان جامعًا آراء الكثير ممن سبقه في الحديث عن الفروق النحوية وأفرد لها بابًا في كتابه (الأشباه والنظائر) ، وسماه (اللمع والبرق في الجمع والفرق) [٥]

وجعله قسمين :

أحدهما : الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الاحكام .

والثاني : المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة .

ولم ينته الأمر عند السيوطي بل ظلَّ الحديث عن الفروق النحوية إلىٰ عصرنا الحالي ومنه هذه الدراسة .

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١/ ٦١ ، ٢/ ١٨ ، ٥٧ ، ٤٢ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٣/ ٨٤ ، ١١٣ ، ١٤٩ ، ٦/ ٦١ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٧/ ٤١ ، ١٠١ ، ١٩١ ، ٨/ ٢٧ ، ٩٨ وغيرها.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر٤/ ٧٣،٧٧،٧٨،٨٣،٩١،٩٣ وغيرها.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،ت.د/ مازن المبارك ومحمد علي حمدالله،دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٢هـ-٧٣ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ٢٤٤ ، ٣٦٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ .

(٤) ينظر: الفروق النحوية ٦٩ .

(٥) الأشباه والنظائر٤/ ٦

المبحث الأول

الفرق بين النعت والتوكيد

قبل الحديث عن الفرق بين النعت والتوكيد تجدر الإشارة بصورة موجزة إلىٰ مفهومهما .

أما النعت فتعددت تسميات النحويين له، فمنهم من أطلق عليه (صفة) كما فعل سيبويه في مواضع متعددة من كتابه، يقول: (ومن الصفة؛ أنت الرجل كل الرجل)[1]، ومنهم من أطلق عليه (وصفًا) كابن جني حيث يقول: (اعلم أن الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تجلية له وتخصيصًا ممن له قبل اسمه بذكر معنىٰ في الموصوف أو في شيء من سببه ...)[2]، ومنهم من أطلق عليه (نعتا) ولعل هذا هو الكثير في عبارات النحويين القدماء كالخليل[3]، وسيبويه[4]، وابن السراج[5]، والعكبري[6]، وابن هشام[7]، والسيوطي[8] وغيرهم.

(١)الكتاب ٢/ ١٢، ينظر أيضًا ٢/ ٧، ١٤،١٣،١١ وينظر: المقتضب ٤/ ١٨٥، ٢٠٩، المفصل ١٥٢،١٢٢.

(٢) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢) ت. فائز فارس دار الكتب الثقافية، بيروت ٨٢، وينظر: أسرار العربية ٢٩٣ ، ملحة الإعراب، القاسم علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، دار السلام القاهرة ط١ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٥م . ٦٥.

(٣) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م . ١٢٨ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٢١ ، وبنظر أيضًا ١/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٧ .

(٥) الأصول في النحو ٢/ ٢٣.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٤.

(٧) شرح شذور الذهب ٤٢٨،١١٢،١٠٨ وغيرها.

(٨) همع الهوامع ٥/ ١٧١ .

يقول الخليل: (ويقولون: إن عبدَالله الظريفَ خارج، نصبت (عبدالله) بـ (إن) ونصبت (الظريف) لأنه من نعته، ورفعت (خارجًا) لأنه خبره)[1]، ويقول سيبويه: (باب مجرىٰ النعت علىٰ المنعوت ... فأما النعت الذي جرىٰ علىٰ المنعوت فقولك ؛ مررت برجلٍ ظريف ... فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد)[2].واشتهر نسبة التعبير بالنعت إلىٰ الكوفيين،[3]وذلك لاقتصارهم عليه،[4]، وإن سبقهم إليه البصريون كما في عبارتي الخليل وسيبويه السابقتين، ولعل هذا المصطلح هو الجاري أيضًا في تعبير المحدثين،[5]وفي المقابل كثر التعبير بالصفة عند البصريين.[6]

والنعت والصفة يختلف معناهما عند كثير من اللغويين،[7]يقول ابن فارس: (النعت هو وصفك الشيء بما فيه حسن ... وكل جيد بالغ فهو نعت)[8].

وعن ابن الأثير (النعت وصف الشئ بما فيه حسن، ولا يقال في القبيح إلا أن

(١) الجمل في النحو ١٢٨ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٢١، وينظر أيضًا ١/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٧.
(٣) ينظر: الهمع ٥/ ١٧١، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء،المختار أحمد ديرة،دار قتيبة، بيروت، دمشق، ط١ ١٤١١هـ. ٨٣ .
(٤) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، عبدالله بن حمد الخثران،دار هجر، مصر، ط١ ١٤١١هـ. ٨٢ .
(٥) ينظر: الهمع ٥/ ١٧١، مصطلحات النحو الكوفي ٨٣ .
(٦) ينظر: التوابع في الجملة العربية ٢١ .
(٧) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ٨٠ .
(٨) مقاييس اللغة (ن ع ت)٥/ ٤٤٨.

يتكلف متكلف فيقول: نعت سوء، والوصف يقال في الحسن والقبيح)[1]، ومعنىٰ هذا أن الصفة أعم من النعت؛ إذ النعت خاص بالأوصاف المحمودة والحسنة أما الصفة فتكون في الحسنة وغيرها.

لكن يذكر الفيروزبادي أنه لا فرق بينهما في المعنى عند النحويين فيقول: (و الصفة كالعلم والسواد، وأما النحاة فإنما يريدون بها النعت...)[2].

وكما ذكر الفيروزبادي فقد استعمل النحويون المصطلحين مترادفين، لكن اختلفت عباراتهم في تعريفهما إطلاقًا وتقييدًا، يقول ابن السراج عن الصفة إنها (كل ما فرَّق بين موصوفين مشتركين في اللفظ...)[3].

ويقول ابن جني: (الوصف لفظٌ يتبع الاسم الموصوف تجلية له أو تخصيصًا ممن له مثل اسمه بذكر معنىٰ في الموصوف أو في شيء من سببه ولا يكون الوصف إلا فعلا أو راجعًا إلىٰ معنىٰ الفعل)[4].

ويعرفه ابن الحاجب بقوله: (النعت يدل علىٰ معنىٰ في منعوته مطلقًا)[5].

ويأتي ابن عصفور ويزيد التعريف وضوحًا مشيرًا إلى أقسام النعت والغرض منه فيقول :هو اسم أو ما هو في تقديره من ظرفٍ أو مجرورٍ أو جملةٍ يتبع ما قبله؛ لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الأثير (ت٦٠٦ هـ)،ت.طاهر أحمد الزادي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

(٢) القاموس المحيط (و ص ف) ٥/ ٧٩.

(٣) الأصول في النحو ٢/ ٢٤،٢٣ .

(٤) اللمع في العربية ٨٢ .

(٥) شرح الرضي ٢/ ٢٨٣ .

أو ذم أو ترحم أو تأكيد، بما يدل علىٰ حليته كطويل، أو نسبه كقرشي، أو فعله كقائم، أو خاصة من خواصه[1].

ويعرفه ابن عقيل بأنه: (التابع: المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته... أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه)[2].

وقد سار كثير من المحدثين علىٰ هدي القدماء في تعريفهم النعت، يقول الأستاذ مصطفىٰ الغلاييني: (النعت(ويسمي الصفة أيضًا) هو ما يذكر بعد اسمٍ ليبين بعض أحواله)[3].

ويعرفه الأستاذ عباس حسن بأنه (تابع يكمل متبوعه أو سببي المتبوع بمعني جديد يناسب السياق ويحقق الغرض)[4].

وأما التوكيد لغة فهو: مصدر الفعل وكّد، يُوَكِّد، ويقال بالهمزة أيضًا وهو مصدر كذلك للفعل أكد يؤكد، وهما لغتان، فليس أحدهما أصل للآخر كما صرح به كثير من اللغويين[5]، وقد ذهب بعضهم إلىٰ أن الهمزة في

(١) ينظر: مُثُل المقرب، ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ)تح.صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة،ط١ ١٤٢٧هـ.٢١٦-٢١٨ .

(٢) شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)،تح.محمد محي الدين عبدالحميد ،دارالتراث،القاهرة، ط٢٠ ١٤٠٠هـ. ٣/ ١٩١.

(٣) جامع الدروس العربية ،مصطفىٰ بن محمد سليم الغلاييني(١٢٦٤هـ) المكتبة العصرية،صيدا،بيروت، ط٢٨ ١٤١٤هـ.٣/ ٢٢١ .

(٤) النحو الوافي ٣/ ٤٣٧

(٥) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٣٩ ، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن بن إسماعيل بنسيده(ت٤٥٨)، تح.عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢١هـ. (و ك د)٧/ ١٢٨، لسان العرب باب الدال فصل الهمزة ٣/ ٧٣، همع الهوامع ٥/ ١٩٧ .

(التأكيد) بدل من الواو في (التوكيد) وبهذا فإن الأخير أصل[١]، وهو يعني (إحكام الشيء وتوثيقه، أو شده)[٢]، وقيل إن الأفصح (التوكيد)[٣] وقد ورد في قوله تعالي: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[٤].

وقد تعددت تسميات النحويين للتوكيد وإن كان هو أشهرها، فمنهم من أطلق عليه صفة أو وصفًا، ومنهم من سماه تكريرا، ومنهم من عبَّر عنه بالتشديد إلىٰ غير ذلك، ويقول سيبويه معبرًا عن التوكيد بالوصف: (اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفًا للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع، وذلك قولك مررت بك أنت، ورأيتك أنت ... وليس وصفًا بمنزلة الطويل ... ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررت به نفسه ...)[٥]، ويقول الفراء مطلقا علىٰ التوكيد تشديدًا في إعرابه قوله تعالىٰ (﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ (إن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية ... وإن شئت جعلت الثانية تشديدًا للأولي)[٦].

(١) ينظر: مقاييس اللغة (أ ك د) ١/ ١٢٥ ، حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد ابن علي الصبان(١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٧هـ. ٣/ ١٠٧.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة (و ك د) ٦/ ١٣٨، لسان العرب (و ك د) ٣/ ٤٦٦، المعجم الوسيط (أ ك د) ١/ ٢٢.

(٣) ينظر: الصحاح (و ك د) ٢/ ٥٥٣ ، ولسان العرب (و ك د) ٣/ ٤٦٦.

(٤) آية (٩١) من سورة النحل.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٨٥.

(٦) معاني القرآن، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء(٢٠٧هـ)تح. محمد علي النجار وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة،مصر، ط١. ٣/ ١٢٢.

وممن أطلق علىٰ التوكيد تكريرًا ثعلب، فيقول: (أتيتك يوم يوم قلت كذا، ... وهذا تكرير لا وقت)[1]

وأما التوكيد اصطلاحا فتعددت عبارات النحويين في تعريفه إطلاقا وتقييدا، وإن اكتفي بعضهم[2] بذكر أقسامه، يقول ابن جني عنه: هو (لفظ يتبع الاسم المؤكَّد في إعرابه؛ لرفع اللبس وإزالة الاتساع).[3]

وهو عند ابن الحاجب: (تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول)[4].

ويعرفه ابن عصفور بقوله: (لفظ يراد به تثبيت المعنىٰ في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه، وذلك أن التوكيد ينقسم قسمين، توكيد لفظي وتوكيد معنوي)[5].

وعرفه السيوطي تبعا لابن مالك بأنه : (تابع يقصد به كون المتبوع علىٰ ظاهره)[6].

ولم تختلف كثيرا عبارات المحدثين عن القدماء في تعريفهم التوكيد ، يقول الأستاذ مصطفىٰ الغلاييني التوكيد هو: (تكرير يراد يه تثبيت أمر المكرر في نفس السامع نحو (جاء علي نفسه)، ونحو (جاء علي علي)[7]و يعرفه الأستاذ عباس حسن بأنه (تابع يزيل عن متبوعه ما لا يراد من

(١) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيىٰ بن زيد أبو العباس المعروف بثعلب(ت٢٩١هـ)(المكتبة الشاملة) ١/ ١٠١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨٩ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٧ ، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٦.

(٣) اللمع في العربية٨٤ .

(٤)شرح الرضي٢/ ٣٥٧.

(٥) شرح الجمل١/ ٢٦٦.

(٦) همع الهوامع ١٩٧/ ٥.

(٧) جامع الدروس العربية ٣/ ٢٣١.

احتمالات معنوية تتجه إلىٰ ذاته مباشرة أو إلىٰ إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله)[1].

لكن نجد الأستاذ إبراهيم مصطفي يخرج عن النحويين في اعتبار التوكيد نوعًا مستقلا من أنواع التوابع ويجعله نوعا من البدل، فيقول: (وليس بوجيه أن يفرق بين التوكيد والبدل، فإنه أسلوب واحد أن تقول : جاء القوم بعضهم أو تقول جاء القوم كلهم، والأول عندهم بدل، والثاني توكيد، وكل ما يمكن أن يبرر به عد التوكيد تابعًا خاصًا، وأن يفرد باب لدرسه هو أنه نوع من أنواع البدل جاء بكلمات خاصة لزم أن تعدد وتحدد)[2].

والنعت والتوكيد كما سبق من تعريفهما هما من التوابع وقد يكونان بالمفرد أو بالجملة أو بشبهها لكنهما يفترقان في كثير من الأمور عدَّها ابن بري عشرة أوجه[3]، في حين أورد السيوطي في ذلك ثمانية[4] أوجه، منها خمسة نقلها عن صاحب البسيط، وثلاثة عن الأندلسي، وتجدر الإشارة أولًا إلىٰ الأمور التي اتفقا في ذكرها وهي:

١ – جواز توكيد الضمائر، والتوكيد بها، بخلاف الضمائر في النعت؛ فإنها لا تنعت ولا ينعت بها.[5]

أما جواز توكيد الضمائر فهذا متفق عليه[6] سواء أكان التوكيد معنويا نحو: قم أنت نفسك، أم كان لفظيا نحو: قمت أنا، وأضاف السيوطي معللا

(١) النحو الوافي ٣/ ٥٠٢ ، ٥٠٣.
(٢) إحياء النحو ٨٠.
(٣) الفروق النحوية ٨١–٨٣ .
(٤) الأشباه والنظائر ٤/ ٨١–٨٣.
(٥) ينظر: الفروق النحوية ٨١، الأشباه والنظائر ٤/ ٨٢.
(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ١١ ، المقتضب ٤/ ٢٨٤ ، المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني،ت.كاظم بحر المرجان،منشورا وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

لجواز ذلك أن التوكيد يقوي المعنىٰ في نفس السامع بالنسبة إلىٰ رفع مجاز الحكم، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح (الضمير)؛ فلذلك احتيج له.

ويقول الصيمري مشيرًا إلىٰ السر في جواز توكيد الضمير وعدم جواز نعته: (ويجوز تأكيد المضمر لأن التأكيد بمنزلة التكرير، وليس كالنعت في الحقيقة؛ لأن النعت الغرض منه تبيين المنعوت حتي يعرف به، والتوكيد إثبات الخبر بالتكرير أو ما يقوم مقامه؛ فلهذا جاز تأكيد المضمر.)[1]. وأما أن الضمائر لا توصف ولا يوصف بها، فهذا قول أكثر النحويين[2]، يقول سيبويه:(واعلم أن المضمر لا يكون موصوفًا من قبل أنك تضمر حين ترىٰ أن المتحدث قد عرف من تعني، ولكن لها أسماء تعطف عليها تعم وتؤكد وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو: الطويل ...)[3]

ويزيد ابن الحاجب الأمر وضوحا فيذكر أنه إنما امتنع نعت الضمير، لوضوحه، وامتنع النعت به؛ لأنه لا يدل علىٰ معنىٰ ولكنه يدل علىٰ ذات ولا

٢/ ٨٩٧ ، شرح التسهيل ٤/ ٣٢٠ ارتشاف الضرب٤/ ١٩٤٧ ، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد.بهاء الدين بن عقيل.ت.د/ محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،مكة المكرمة. ٢/ ٤٢٠.

(١) التبصرة والتذكرة ،أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري،ت.د/ فتحي أحمد مصطفىٰ،مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ط١ ١٤٠٢هـ.١/ ١٦٤.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل،أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)،منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي،العراق. ١/ ٤٤٥ ، الصفوة الصفية ١/ ٧١٦.

(٣) الكتاب ٢/ ١١ ، وينظر أيضا: المقتضب ٤/ ٢٨٤ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٦.

تنعت الذات بالذات[1]، بالإضافة إلىٰ أن الضمير أخص الأسماء وأعرفها ولهذا لم يجز أن يكون تابعا لما هو أنقص منه في التعريف.[2]

وأضاف السيوطي معللا لعدم جواز نعت الضمير أن (الصفة المقصود منها إيضاح المحكوم عليه وهو في غاية الإيضاح، فلا يحتاج إلىٰ إيضاح؛ لأنه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينة التكلم أو الخطاب توضحها، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا تحتاج إلىٰ إيضاح)[3].

ولكن يرىٰ الكسائي[4]و تبعه ابن مالك[5]جواز نعت الضمير الغائب إذا كان الغرض منه المدح، أو الذم، أو الترحم نحو: مررت به المسكين، وصلي الله عليه الرؤوفِ الرحيمِ، فـ(المسكين) و(الرؤوف) نعتان للضمير الواقع في محل جر في (به،عليه).ومنه أيضا قوله :

* فلا تلُمه أنْ يَنامَ البائِسا *[6]

فـ(البائسا) نعت للضمير في (تلمه).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل١/ ٤٤٥، ٤٤٦، الصفوة الصفية ١/ ٧١٦ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي،ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الأشبيلي(٦٨٨هـ)تح.عياد بن عيد الثبيتي.دار الغرب الإسلامي،ط١ ١٤٠٧هـ. ١/ ٣٢٠، ٣٢١.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٧١ ، ١٧٢ ، شرح الرضي ٢/ ٣١٠.

(٣) الأشباه والنظائر٤/ ٨٢،٨٣، وينظر أيضا : شرح الرضي ٢/ ٣١٠.

(٤) ينظر قوله في : معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧١، والمساعد ٢/ ٤٢٠ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣١ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٢١.

(٦) البيت من الرجز مجهول القائلِ وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٧٥، ومغني اللبيب ٥٩٣، وهمع الهوامع١/ ٢٣١.

وجعل منه قوله تعالىٰ : (لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ)[1] فـ(العزيز) نعت للضمير (هو) وخرجه غيره علىٰ البدلية من الضمير[2].

ولعل مما يؤيد رأي الكسائي عندي أن ضمير الغائب يقوم مقام الاسم الظاهر وكما أنه يجوز وصف الأسماء الظاهرة يجوز أيضا وصف ما يقوم مقامها، بالإضافة إلىٰ أن الخبر والصفة أخوان في المعنىٰ فكما جاز الإخبار عن الضمير فإنه يجوز أيضا وصفه.

٢- اتفقا أيضا في أن الصفة تتبع النكرة، بخلاف التوكيد (المعنوي) فإنه يتبع المعارف وحدها.[3]

أما أن الصفة تتبع المعرفة والنكرة فهذا ما أجمع عليه النحويون[4]، بل زاد بعضهم أن أصل الوصف إنما يكون للنكرة؛ لأنها لشيوعها استحقت الصفات كي تخصصها، وتقربها من المعرفة، فتقع بها الفائدة، بخلاف المعرفة فإنها مستغنية بنفسها لتخصيصها، لكن قد يعرض لها شيء من الاشتراك اللفظي فتحتاج إلىٰ الصفة لزيادة توضيح[5].

(١) من الآية (٦) من سورة آل عمران.
(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٧٥، شرح الرضي٢/ ٣١٠، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٣١.
(٣) ينظر: الفروق النحوية ٨١، الأشباه والنظائر٤/ ٨٣.
(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٦، الأصول في النحو ٢/ ٢٣، الإيضاح العضدي ٢١٥، الإرشاد إلي علم الإعراب ،شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي،ت.د/ محمد سالم العميري،مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي،مكة المكرمة.٣٦٩، التوطئة، أبو علي الشلوبين،ت.د/ يوسف أحمد المطوع. ١٧٩، الصفوة الصفية ١/ ٧١٠، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٠٨، المساعد ٢/ ٤٠٢.
(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٣.

وأما أن التوكيد (المعنوي)[١] يتبع المعارف وحدها دون النكرات فهذا قول البصريين[٢] وكثير من النحويين، وقد ورد في تعليل ذلك عدة أمور منها :

أ- أن التوكيد إن كان بألفاظ (كلا – كلتا – نفس – عين – كل – جميع – عامة)[٣] فإنها معارف؛ لاشتراط إضافتها إلىٰ ضمير المؤكد حينئذ، والمعارف تفيد الخصوص، والنكرات تفيد الشيوع، فيحدث تنافٍ بين المؤكِّد والمؤكَّد (إن كان نكرة) في حين أنهما في المعني واحد.[٤]

ب- أن المؤكِّد هو المؤكَّد في المعنىٰ؛ لأن التوكيد لا يفيد معنىٰ زائدًا علىٰ ما أفاده الأول، والشيء الواحد لا يكون معرفة ونكرة في حكم واحد وكلام واحد.[٥]

لكن أجاز الأخفش[٦] والكوفيون[٧]، وتبعهم بعض النحويين كابن

(١) التوكيد اللفظي يتبع المعرفة والنكرة وكل كلام يراد توكيده مثل: رأيت زيدا زيدا، ورأيت رجلا رجلا. ينظر الأصول في النحو ٢/ ١٩، ٢٣، الصفوة الصفية ١/ ٧٣٣.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٣، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٦١،البسيط ١/ ٣٧٧، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣، المساعد ٢/ ٣٩٢.

(٣) يحمل علىٰ هذه الألفاظ إذا كان التوكيد بـ(أجمع – أكتع – أبصع – أبتع) لأنها أيضا معرفة إما علىٰ نية الإضافة، أو أنها معرفة بالعلمية. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٢٤، نتائج الفكر ٣٢٢، البسيط ١/ ٣٧٦، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٣، التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٤ ، الإرشاد إلي علم الإعراب ٣٦١، الصفوة الصفية ١/ ٧٣٤.

(٥) ينظر: الصفوة الصفية ١/ ٧٣٤، البسيط ١/ ٣٧١ .

(٦) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣، المساعد ٢/ ٢٩٣.

(٧) ينظر قولهم في: الإنصاف ٣٦٢، البسيط ١/ ٣٧٧، الصفوة الصفية ١/ ٧٣٤،ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣.

الطراوة[1] وابن مالك[2]توكيد النكرة بما يفيد الإحاطة والشمول إذا كانت محددة (علم مقدارها)؛ لأن التحديد حينئذٍ قرّبها من المعرفة، واستدلوا علىٰ ذلك بقوله:

* قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا [3]*

فقد أكد (يوم) وهو نكرة بـ(أجمع) وهو معرفة، كما أن ذلك ورد في الحديث أيضا: (صام شهرًا كله)[4] ، وقالت العرب:(قبضت درهما كله)فـ(كله) توكيد معنوي لـ(شهر،درهم) وهما نكرتان، وإنما جار ذلك لأنهما محددتا المقدار.

ونسب إلىٰ بعض الكوفيين[5]جواز توكيد النكرة وإن لم تكن مؤقتة، وتبعهم في ذلك ابن مالك[6]، فأجاز نحو: هذا أسد نفسه.

ويبدو من عبارتي ابن بري والسيوطي تبعيتهما البصريين في عدم جواز توكيد النكرة وإن كان يؤخذ عليهما عدم إشارتهما إلىٰ رأي الكوفيين السابق مما يوهم أن المسألة موضع اتفاق.

كما يؤخذ علىٰ ابن بري إطلاقه في موضع التقييد، إذ يذكر أن (التأكيد يكون في المعرفة لا غير)[7]وكان عليه أن يقيد ذلك بالتأكيد المعنوي.

---

(١) ينظر: أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو ٨٧،٨٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦.

(٣) البيت من الرجز وهو من شواهد الإنصاف ٣٦٣،المفصل ١٤٧، شرح التسهيل ٣/ ٢٩٧.

(٤) من حديث عائشة رضي الله عنها (ما علمته صام شهرا كله إلا رمضان ...) صحيح مسلم، باب صيام النبي صلىٰ الله عليه وسلم.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣، المساعد٢/ ٣٩٢.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦.

(٧) الفروق النحوية ٨١.

٣- من الأمور التي اتفقا فيها أيضا أن النعت يوافق التوكيد (اللفظي) في جواز كونهما مفردين، أو جملة،[١] أو شبهها، بخلاف التوكيد (المعنوي) فلا يكون إلا مفردًا،[٢] وألفاظه حينئذ محصورة (نفس – عين – كلا – كلتا ...) وعبارة السيوطي أكثر دقة في هذا الأمر من عبارة ابن بري؛ إذ أطلق ابن بري عدم جواز وقوع التوكيد في الجمل وأشباهها ولم يقصره علىٰ المعنوي منه.

٤ – اتفقا في أنه إذا تعددت النعوت جاز أن تعطف علىٰ بعضها بالواو، نحو: مررت بزيدٍ المكرمِ والمطعمِ الضيف، بخلاف ألفاظ التوكيد إذا تعددت فلا يجوز فيها العطف بالواو.[٣]

وأضاف السيوطي معللا لجواز العطف في النعوت أن ألفاظها متعددة المعاني؛ فلذلك جاز أن تعطف علىٰ بعضها،[٤] بخلاف ألفاظ التوكيد، فإنه إن كان معنويا فإنها متحدة المعاني، وإن كان لفظيًا فإنها متحدة المعاني والألفاظ، وهذا ينافي ما يقتضيه العطف من التغاير بين المتعاطفين.[٥] ويؤخذ علىٰ عبارتي ابن بري والسيوطي أمور:

(١) الأمر ليس علىٰ إطلاقه بالنسبة لوقوع النعت جملة؛ لأن لذلك شروطا ،أما التوكيد اللفظي فيجوز كونه في الجمل بلا شرط ، ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٠،٣١١.

(٢) ينظر: الفروق النحوية ٨١، الأشباه والنظائر٤/ ٨٣.

(٣) ينظر: الفروق النحوية ٨٢، الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.

(٤) حروف العطف كلها تقتضي التغاير بين المتعاطفات، وألا يعطف الشيء علي نفسه، يقول السهيلي: (الأصل في باب العطف ألا يعطف الشيء علىٰ نفسه وإنما يعطف علىٰ غيره) نتائج الفكر١٨٦.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.

أ- إن ابن بري قيد جواز العطف في النعوت بـ(الواو)[1] كما سبق التمثيل لذلك، في حين أطلق بعض النحويين[2]جواز العطف دون تقييد بحرف من حروفه ما عدا (حتىٰ)، و(أم)، وإلىٰ هذا أشار أبو حيان بقوله: (والنعوت يجوز عطف بعضها علىٰ بعض إذا اختلفت معانيها؛ فإن كانت معانيها لا يظهر فيها ترتيب كان العطف بالواو خاصة، وإن دلت عليأحداث واقع بعضها إثر بعض كان العطف بالفاء، نحو: مررت برجل قائم إلىٰ زيد فضاربِه فقاتلِه ... وأجازوا إذا لم تكن مجتمعة العطف بـ(ثم)، و(أو)، و(بل)، و(لكن)، و(لا)، لا بـ(حتىٰ) و(أم))[3]

ب- إنهما لم يشيرا إلىٰ قول ابن الطراوة بجواز عطف ألفاظ التوكيد بعضها علىٰ بعض.[4]

ج- إن العبارة التي أوردها السيوطي كان فيها إطلاق عدم جواز العطف بين ألفاظ التوكيد حيث يقول: (أن التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه علىٰ بعض)[5]فشمل الامتناع بذلك التوكيد بنوعيه أيا ما كان حرف العطف، لكن هذا الإطلاق بعيد عن الدقة؛ لأنه ورد أن التوكيد إن كان لفظيا في الجمل جاز

(١) يذكر ابن هشام أن الواو تختص من بين حروف العطف بعطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها. مغني اللبيب٤٦٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٥، البسيط ١/ ٣١٨، المساعد ٢/ ٤١٧.

(٣) ارتشاف الضرب٤/ ١٩٢٨.

(٤) أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف(ت٥٢٨هـ)، مزيد اسماعيل نعيم، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،مج٢٧،ع٢ ٢٠٠٥م(المكتبة الإلكترونية لجامعة طيبة)٣٠١ وينظر قوله في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٩، وهمع الهوامع٥/ ٢٠٦.

(٥) الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.

التفريق بينهما بحرف العطف (ثم)[1]ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٨﴾ [2]و﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ﴾[3]وأيضا يجوز العطف حينئذ بالفاء كما في قوله تعالىٰ : ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾ [4]

٥- اتفقا أيضا في أنه يجوز حذف المنعوت، وعليه فإن النعت قد يباشر العامل في المنعوت، أما التوكيد فلا يجوز فيه حذف المؤكد ومباشرة التوكيد العامل حينئذٍ.[5]

لكن هذا الموضع (حذف المنعوت) لم يصرحا به لكنه مقتضىٰ ما ورد في عبارتيهما، أما عبارة ابن بري فإن ما صرح به هو جواز مباشرة النعت العامل في المنعوت بخلاف التوكيد فليست كل ألفاظه تصلح للمباشرة[6]، وهذه المباشرة التي ذكرها تكون نتيجة لأحد أمرين:

أ- حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه فيباشر العامل حينئذٍ.

ب- تقديم النعت علىٰ المنعوت فيباشر النعت العامل حينئذٍ أيضا، لكن هذا ليس مراده هنا؛ لأنه جعله فرقا آخر مستقلا فيما بعد.

وأما عبارة السيوطي فقد صرح فيها بجواز حذف المنعوت بخلاف المؤكَّد[7]، لكنه لم يشر إلىٰ جواز مباشرة النعت العامل، لكن هذا أيضا ما

(١) ينظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٩٥٩.

(٢) الآيتان (١٧،١٨) من سورة الانفطار.

(٣) الآيتان (٤،٥) من سورة النبأ.

(٤) الآيتان (٣٤،٣٥) من سورة القيامة. وينظر: شرح الرضي ٢/ ٣٦٨، وشرح الأشموني٢/ ٣٤٧.

(٥) ينظر: الفروق النحوية ٨١،الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.

(٦) ينظر: الفروق النحوية ٨١.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.

تقتضيه إطلاق العبارة؛ فإنه يمكن أن يترتب علىٰ حذف المنعوت مباشرة النعت العامل أو لا.

وعلىٰ أية حال فقد اختلف النحويون في حكم حذف المنعوت، فذهب بعضهم كابن جني، وابن يعيشإلىٰ أنه غير مقيس بالرغم من كثرة وروده؛ وذلك لأن الغرض من النعت إما التوضيح أو التخصيص أو المدح والثناء مما مقامه مقام الإسهاب وهذا ينافي الحذف الذي يعد من قبيل الاختصار(١)، لكن اشترط ابن جني في حذفه أن يدل عليه دليل أو تشهد به الحال(٢). وذكر الزمخشري أن حذف المنعوت باب واسع(٣).

أما ابن يعيش فعدَّ حذف المنعوت في الشعر من باب الضرورة- وإن كثر- وخصَّه بما لو كانت الصفة مفردة جارية علىٰ الفعل كما في (مررت بظريف) و(مررت بعاقل) أي : رجل ظريف، ورجل عاقل.

ومنع الحذف إذا كان النعت جملة أو شبهها في نحو: (مررت برجل قام أخوه) و(لقيت غلاما وجهه حسن)؛ لأنه لا يحسن مباشرة النعت حينئذٍ للعامل في المنعوت.(٤)

وأجاز بعض النحويين حذف المنعوت بكثرة، لكن فصلوا القول واشترطوا لهذا أمورًا(٥)، وذلك أن النعت إن كان مفردًا جاز حذف منعوته بشرط أن يصلح لمباشرة العامل كما في قوله تعالىٰ ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ (٦)

(١) ينظر: الخصائص٢/ ٣٦٦، وشرح المفصل ٣/ ٥٩.
(٢) الخصائص٢/ ٣٦٦.
(٣) المفصل ١٥٢،١٥٣.
(٤) شرح المفصل ٣/ ٦٠.
(٥) ينظر: شرح الرضي٢/ ٣٢٥، ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٣٧، ١٩٣٨، مغني اللبيب ٨١٦، شرح الأشموني٢/ ٣٣٣، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٢٧.
(٦) من الآية (١١) من سورة سبأ.

أي : دروعًا سابغات، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾[1] أي : حور قاصرات الطرف.

وإن كان النعت جملة أو شبهها فيشترط فيه أن يكون المنعوت مرفوعا، وأن يكون بعض اسم مقدم مجرور بـ(من) أو (في) نحو قولهم : (منا ظعن ومنا أقام) أي : فريق ظعن وفريق أقام.ومنه أيضًا قوله تعالىٰ:﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[2] أي: قوم دون ذلك[3].وحذف المنعوت حينئذٍ أقل من حذفه إذا كان النعت مفردا؛ وذلك لأن(القائم مقام الشيء(الصفة)ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار والمجرور؛ لكونهما مقدرين بالجملة)[4].

– وأما ما أشار إليه ابن بري والسيوطي من امتناع حذف المؤكَّد –إن كان التوكيد معنويا– فهذا مذهب الأخفش[5] و(ثعلب والفارسي)[6] وتبعهم جماعة من النحويين[7]؛ وذلك لأن الحذف ينافي التوكيد.

وعلىٰ الجانب الآخر ذهب الخليل وسيبويه إلىٰ أنه يجوز حذف المؤكَّد، ويدل علي ذلك قول سيبويه : (وسألت الخليل – رحمه الله – عن : (مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما) فقال الرفع علىٰ : (هما صاحباي أنفسهما)،

(١) من الآية (٤٨) من سورة الصافات.
(٢) من الآية (١١) من سورة الجن. وينظر: الخصائص ٢/ ٣٧٠.
(٣) ينظر: شرح الرضي٢/ ٣٢٤،٣٢٥، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٢٧ .
(٤) ينظر: شرح الرضي٢/ ٣٢٤،٣٢٥.
(٥) ينظر قوله في: شرح التسهيل ٣/ ٢٩٩، مغني اللبيب ٧٩٣.
(٦) ينظر: المساعد ٢/ ٣٩٢.
(٧) ينظر: الخصائص ١/ ٢٨٧، شرح التسهيل ٣/ ٢٩٥،٢٩٨،٢٩٩، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣.

والنصب علي (أعنيهما) ولا مدح فيه؛ لأنه ليس مما يمدح به)[1]وتبعهما في ذلك بعض النحويين منهم الرضي حيث يقول: (وقد يحذف المؤكَد، وأكثر ذلك في الصلة، كقولك : (جاءني الذي ضربت نفسه) أي : (ضربته نفسه) وبعدها الصفة نحو: (جاءني قوم ضربت كلهم أجمعين)، وبعدها خبر المبتدأ نحو: (القبيلة أعطيت كلهم أجمعين)[2]

ويبدو أن السيوطي ممن تبع الأخفش؛ لأنه أورد عدم جواز حذف المؤكَّد، وعلل ذلك بقوله: (... وسرَّه أن التأكيد ليس فيه زيادة علىٰ المؤكَّد بل هو بلفظه أو بمعناه، فلو حذف لبطل سر التأكيد)[3]

لكن ربما تابع ابن بري الخليل وسيبويه حيث يقول: (والتأكيد ليس جميعه يجوز أن يباشر العامل في المؤكَد نحو: أجمع، وأجمعين، وجمعاء، وجمع)[4]، فهذا يعني أن حذف المؤكَّد جائز ما لم يكن التوكيد بتلك الألفاظ، ولعل هذا لأن (أجمع) وأخواته لم تستعمل إلا تأكيدا، فلم يصلح لمباشرة العامل، بخلاف سائر ألفاظ التوكيد المعنوي (نفس، عين، كلا، كلتا، كل، جميع) فإنها تستعمل في التوكيد وغيره، فلذلك جاز معها حذف المؤكَّد وإقامتها مقامه علىٰ النحو الذي ذكره الرضي وأشير إليه سابقا.[5]

ويلاحظ أن ما أورده السيوطي كان أكثر دقة في الدلالة علىٰ المراد، فقد صرح بأنه منع حذف المؤكد سواء أكان التوكيد لفظيا أم معنويا، بخلاف عبارة ابن بري التي ظاهرها أن التوكيد مطلقا إن كان بـ(أجمع، وأجمعين ...)

(١) الكتاب ٢/ ٦٠.
(٢) شرح الرضي ٢/ ٣٧٤.
(٣) الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.
(٤) الفروق النحوية ٨١.
(٥) ينظر: ص٤٤ من البحث، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٠.

امتنع حذف المؤكَّد، وإن لم يكن جاز، فشملت عبارته جواز حذف المؤكَّد في التوكيد اللفظي، وهذا غير مراد؛إذ لا يكاد يوجد خلاف في امتناع حذف المؤكد منه[١].

٧- اتفقا في أن النعت يجوز فيه في بعض المواضع[٢] القطع[٣]، فينصب علىٰ إضمار فعل تقديره (أعني، أو أمدح، أو أذم)، أو يرفع علىٰ إضمار مبتدأ، وهذا بخلاف التأكيد فإنه لا يجوز في ألفاظه القطع[٤]، وما اتفقا عليه هو ما أجمع عليه النحويون.[٥]

وورد في عبارة السيوطي أن السبب في هذا الفرق بين النعت والتوكيد هو أن القطع إنما يكون لمعنىٰ مدح أو ذم، وهذا موجود في الصفات، أما التوكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم، ولذلك لم يجز قطعه.[٦]

وكون القطع فيما كان لمدح أو ذم؛ لأن الكلام حينئذ سيصير في التقدير جملتان إما فعلية، أو اسمية علىٰ حسب المقدر، وإذا كان الكلام جملتين

(١)ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٩٩ ،النحو الوافي ٣/ ٥٣٧.

(٢) ينظر هذه المواضع في : شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، تح.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١ ١٤٢٠هـ.٤٩٦- ٤٩٨.

(٣) القطع هو: إعراب التابع بغير إعراب المتبوع فيجعل النعت خبرا لمبتدأ أو مفعولا لفعل محذوفين، ينظر :أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك،عبدالله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام(ت٧٦١هـ)تح.يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.٣/ ٢٨٦، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د/ محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١ ١٤٣٢هـ.٢٥٠.

(٤) ينظر: الفروق النحوية ٨٢، الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٦٢، الأصول في النحو ١/ ٣٣٤، التبصرة والتذكرة١/ ١٨٢، شرح الرضي٢/ ٣١٨، ٣٢٤، شرح التسهيل ٣/ ٣١٩، شرح الأشموني٢/ ٣٢٦.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر٤/ ٨٢.

طال بهما التقدير، وكان هذا الطول والإسهاب مناسبا لمقام المدح او الذم.[1]

ويذكر الرضي أيضا في سبب اختصاص النعت بجواز عطف النعوت في إذا تكررت وقطعها حينئذ بخلاف ألفاظ التوكيد التي لا يجوز فيها شيء من ذلك فيقول : (وإنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه، وجاز القطع فيه تنبيها علي المدح أو الذم أو الترحم الذي فيه، وألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها علىٰ بعض، ولا فيها معني المدح والذم والترحم فتقطع، فلو عطفت أو قطعت لكان عطف الشيء علىٰ نفسه وقطع الشيء عن نفسه)[2]

٨- من الأمور التي اتفقا فيها أيضا أن النعت حكمه أن يكون بالمشتق، أما التوكيد فلا يشترط ذلك.[3]

وما اتفقا فيه من اشتراط الاشتقاق في النعت هو مذهب جمهور النحويين.[4]

(١) شرح المقدمة المحسبة٢/ ٤١٧،٤١٨.

(٢)شرح الرضي٢/ ٣٦٨، وينظر أيضا:٢/ ٣٢٢، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٢٠.

(٣) ينظر: الفروق النحوية ٨٢، الأشباه والنظائر٤/ ٨٣.

(٤) ينظر: شرح اللمع،ابن برهان العكبري(ت٤٥٦هـ)ت.فائز فارس، السلسلة التراثية، ط١ ١٤٠٤هـ.١/ ٢٠٤، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٦٥، البديع م٢ ج١/ ٣١٣، شرح المفصل٣/ ٤٨، شرح ابن الناظم ٤٩٣، أوضح المسالك٣/ ٢٧٥، شرح الأشموني٢/ ٣٢٠.

وذهب جماعة من النحويين منهم: ابن الحاجب[١] ، والرضي[٢] ، والصبان[٣] إلىٰ عدم اشتراط ذلك، وأن الضابط في النعت دلالته علىٰ معني فيمتبوعه مشتقا كان أم لا.

أما الانفراد فكان لابن بري في الأمور الآتية:

١- أن النعت يجوز فيه التقديم علىٰ المنعوت، وحينئذ يتغير إعراب المنعوت فيصير بدلا من النعت، نحو: جاءني الظريفُ زيدُ، أما التوكيد فلا يجوز تقديمه علىٰ المؤكَد.[٤]

لكن يؤخذ علىٰ عبارة ابن بري أمران:

أ- إطلاقه جواز تقديم النعت علىٰ منعوته وفيها ما يلي:

١- أنها تقتضي جواز تقديم النعت قياسا عند جميع النحويين، في حين ذكر بعض النحويين كابن عصفور أن تقديم النعت علىٰ المنعوت قليل، ولذلك قصره علىٰ المسموع.[٥]

ونقل عن بعضهم المنع؛ لأن النعت لا يكون إلا تابعا،[٦] ولأن الصفة تجري مجرىٰ الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها علىٰ الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة علىٰ الموصول.[٧]

٢- يقتضي هذا الإطلاق جواز تقديم النعت في كل موضع في حين شرط

---

(١) ينظر: شرح الرضي٢/ ٢٨٩.

(٢) السابق

(٣) حاشية الصبان٣/ ٦٢.

(٤) ينظر: الفروق النحوية ٨٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل٢/ ١٢٠.

(٦) ينظر: البسيط١/ ٣١٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل٢/ ٦٣،٦٤.

النحويون المجيزون[1] ذلك أن يصح النعت لمباشرة العامل، نحو: مررت بظريفٍ رجلٍ، فـ(ظريف) نعت قدم علىٰ منعوته (رجل)؛ لكونه صالحا لمباشرة حرف الجر.ومنه أيضا قوله تعالىٰ:﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ ﴾ [2] في قراءة الجر[3]

فإن لم يصلح النعت لمباشرة العامل فلا يقدم عليه إلا في الضرورة وينوىٰ تأخيره حينئذٍ، كما يفهم من أمثلة المجيزين أن محل جواز تقديم النعت إذا كان مفردا فإن كان جملة أو شبهها فلا يقدم علىٰ منعوته.[4]

وذكر بعضهم أيضا جواز تقديم النعت علىٰ منعوته إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد المنعوتين نحو: قام زيد العاقلان وعمرو.[5]

ب- كما يؤخذ علىٰ عبارة ابن بري أنه قصر إعراب المنعوت إذا تقدمه النعت حينئذ علىٰ البدلية منه.[6] وقد أجاز النحويون فيه أوجهًا إعرابية أخرىٰ منها:

١- أن يبقىٰ المنعوت علىٰ حاله حسب موقعه من الجملة، ويعرب النعت

---

(١) ينظر : شرح الرضي٢/ ٣٢٦، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٣٨.

(٢) من الآية (١،٢) من سورة إبراهيم.

(٣) القراءة لنافع وابن عامر وأبي جعفر. ينظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٦٧، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي الشهير بالبناء(ت١١١٧هـ)، تح. أنس مهرة،دار الكتب العلمية،لبنان، ط٣ ١٤٢٧هـ. ٣٤١.

(٤) ينظر: الخصائص٢/ ٣٦٨، المساعد٢/ ٤٢١، شرح الرضي٢/ ٣٢٧،٣٢٦.

(٥) ينظر: شرح الأشموني٢/ ٣١٥.

(٦) خص بعض النحويين جواز إعراب المنعوت المتأخر بدلا من نعته فيما إذا تقدم نعت المعرفة عليها في نحو: جاءني العاقل زيد. ينظر: شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي(ت٦٠٩هـ) تحقيق ودراسة.د/ سلوىٰ محمد عمر عرب، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤١٨هـ. ١/ ٣١٢.

المتقدم حالا، وذلك إذا كان النعت والمنعوت نكرتين[١] كما في قول الشاعر:

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *[٢]

فـ(موحشا) في الأصل نعت لـ(طلل) وهما نكرتان فلما قدم النعت علىٰ المنعوت أُعرب حالا.

٢- أن يضاف النعت إلىٰ المنعوت، ويعرب النعت حينئذ حسب موقعه من الجملة، كما في قراءة ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾[٣] بضم الجيم،[٤] أصله : ربنا الجد، أي: العظيم، فقدم النعت وحذف منه (ال) وأضيف إلىٰ المنعوت.[٥]

٢- من الأمور التي انفرد بها ابن بري أن النعت قد يخالف إعراب المنعوت في نحو: عجبت من قيام زيد الظريف، برفع (الظريف) علىٰ أنها نعت لـ(زيد) علي موضعها؛ إذ هي من إضافة المصدر إلىٰ فاعله، وهذا بخلاف التأكيد فلا يجوز فيه ذلك إلا في النداء، فيجوز في نحو: (يا أيُهم أجمعون) أن يقال : (أجمعين) علي الموضع[٦].

ويبدو أن ابن بري تبع في إجازته مخالفة النعت لمنعوته في الإعراب في هذه

(١) ينظر: شرح المفصل٢/ ٦٤، شرح الجمل لابن خروف١/ ٣١٢، البسيط ١/ ٣١٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٣١.

(٢) هذا جزء بيت من الوافر لكثير عزة في ديوانه،جمعه وشرحه د/ إحسان عباس،دار الثقافة، بيروت ،لبنان،١٣٩١هـ.٥٠٦ ،وتمام البيت (يلوح كأنه خلل) وله في الكتاب٢/ ١٢٣، وهو من شواهد: شرح المقدمة المحسبة٢/ ٣٢٣، شرح المفصل٢/ ٦٤، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٣١.

(٣) من الآية (٣) من سورة الجن.

(٤)القراءة لحميد بن قيس. ينظر: البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان (ت٧٤٥هـ) اعتنىٰ به الشيخ عرفات العشا حسونة، دار الفكر، ١٤٣١هـ.١٠/ ٢٩٤.

(٥)السابق، وينظر أيضا:شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٢٥.

(٦) ينظر: الفروق النحوية ٨٢،٨٣.

الحالة (رأي الكوفيين وبعض البصريين)[1] الذين أجازو أن يتبع مجرور المصدر أو اسم الفاعل – سواء أكان فاعلا أم مفعولا – علىٰ اللفظ أو المحل كما في قول الشاعر :

حتىٰ تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المَظْلُومُ [2]

فـ(المظلوم) صفة لـ(المعقب)؛ لأنه فاعل في المعنىٰ فتبعه النعت باعتبارالمعنىٰ، لكن ابن بري منع ذلك في التوكيد، في حين أطلق المجيزون ولم يخصوا ذلك بواحد من التوابع وذلك نحو : يعجبني أكل زيد الظريفُ الطعامَ، وأكل زيدٍ نفسُه الخبزَ.[3]وعلىٰ ذلك لا يكون هناك اختلاف بين النعت والتوكيد، وذهب سيبويه[4] ، وتبعه جماعة من البصريين[5] إلىٰ أنه لا يجوز الإتباع علىٰ المحل حينئذ، وعليه فلا يخالف النعت منعوته، ولا التوكيد مؤكده لفظا. وبهذا أيضا لا يكون هناك اختلاف بين النعت والتوكيد. وفصل الجرمي[6] القول، فأجاز الإتباع علىٰ المحل في العطف والبدل، ومنع

(١) نسب إليهم في: المساعد٢/ ٢٣٧، توضيح المقاصد٢/ ٨٤٨، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٠ وممن تبعهم: ابن يعيش في شرح المفصل٦/ ٦٦ وشرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن مالك الطائي،ت.د/ عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١ ١٤٠٢هـ.٢/ ١٠٤٨، ١٠٤٩ وابن عقيل في شرحه الألفية٣/ ١٠٤، وابن هشام في أوضح المسالك٣/ ١٧٩.

(٢) البيت من الكامل وهو للبيد ابن ربيعة في ديوانه،اعتنىٰ به.حمدو طماس،دار المعرفة ،بيروت،لبنان، ط١ ١٤٢٥هـ.١٠٢، وهو من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف١٩٠،٢٨٤، البديع م٢ ج١ ٥٢٣، وشرح المفصل٦/ ٦٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٦٢، شرح ابن الناظم ٢٩٩.

(٤) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٦٢، حاشية الصبان ٢/ ٤٤٠،٤٣٩.

(٥) ينظر قولهم في: المساعد٢/ ٢٣٧، ارتشاف الضرب٥/ ٢٢٦٢، حاشية الصبان٢/ ٢٩٠،٢٩١.

(٦) السابق.

في النعت والتوكيد، وعليه أيضا فلا يكون هناك اختلاف بين النعت والتوكيد.

٣- انفرد ابن بري أيضا بالإشارة إلىٰ أن النعت مع منعوته كالشيء الواحد ومثل لذلك بنحو: (زيدُ بنُ عمرو)، وهذا بخلاف التوكيد فإنه ليس كذلك مع المؤكِد، وأضاف ابن بري أن سيبويه أجاز مررت بزيدٍ وعمروٍ إذا جعلته بدلا أو توكيدا .[١]، أما ما ذكره ابن بري من كون النعت مع المنعوت كالشيء الواحد فهذا ما صرح به جماعة من النحويين منهم ابن بابشاذ.[٢]، ولعل ذلك أيضا هو ما علل به البصريون[٣] ومن تبعهم[٤] من الذين منعوا أو حكموا بقلة إضافة المنعوت إلىٰ نعته والعكس، بأن في ذلك إضافة الشيء إلىٰ نفسه؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنىٰ، وهذا غير جائز.

وحال المنعوت مع نعته – كما ذكر ابن بري – يختلف عن حال المؤكَّد مع توكيده فليس الأخيران معًا كالشيء الواحد، بدليل اتفاق النحويين علىٰ أن شروط التوكيد المعنوي إذا كان بألفاظ (نفس – عين – كل – جميع – عامة – كلا – كلتا) أن يضفن إلىٰ ضمير يطابق المؤكد، وهذا جائز لأنهما مختلفان، وإلا كانت كإضافة الشيء إلىٰ نفسه.

لكن يؤخذ على عبارة ابن بري أمران:

١ – أنه مثل للنعت مع منعوته بنحو: (زيد بن عمرو) وهذا مثال للمبتدأ مع خبره

---

(١) ينظر: الفروق النحوية ٨٣.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة٢/ ٤١٦،الكتاب١/ ٤٢٢،٤٢١، شرح المفصل٣/ ٥٩.

(٣) ينظر قولهم في : إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد الهروي(ت٤٣٣هـ)، تح.أحمد سعيد محمد قشقاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة، ط١ ١٤٢٠هـ. ٢/ ٢١٥، المفصل ١٢٢، الإنصاف في مسائل الخلاف٣٥٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٢٥.

٢- أنه أورد عن سيبويه إجازته: مررت بزيد وعمرو، علي أن (عمرو) بدل أو تأكيد، وهذا - كما ذكر محقق كتاب الفروق النحوية -[١] لا مناسبة لذكره هنا في الفرق بين النعت والتوكيد؛ لأن ما أجازه سيبويه هو أن يكون (عمرو) معطوفا بالنصب علىٰ محل الباء ومجرورها؛ إذ المعنىٰ لقيت زيدا.

ويؤخذ علىٰ عباراتي ابن بري والسيوطي في إشارتهما إلىٰ الفروق أنهما لم يلتزما مصطاحًا محددا في الحديث عن النعت فأحيانا يُعبَّر عنه بالصفة وأخرىٰ بالنعت[٢]، وإن كان ذلك عند السيوطي نتيجة لتعدد النقل عن النحويين في المسألة الواحدة في المسألة الواحدة.

ولعل مما فات ابن بري والسيوطي من الفروق بين النعت والتوكيد أن النعت قد يحذف لوجود دليل عليه وإن كان قليلا[٣] أو علىٰ غير قياس[٤] ، في نحو: قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا ﴾ [٥] أي : سفينة صالحة، وقوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١ ﴾ [٦] أي: الواضح بخلاف التوكيد فلا يجوز فيه ذلك.

(١) ينظر: حاشية (٢) من الفروق النحوية ٨٣.
(٢) ينظر: الفروق النحوية ٨١-٨٣، الأشباه والنظائر٤/ ٨١-٨٤.
(٣) ينظر: الخصائص٢/ ٣٧٠، شرح التسهيل٣/ ٣٢٤، المساعد٢/ ٤٢١.
(٤) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢٢٨، شرح المفصل٣/ ٥٩، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٣٧.
(٥) من الآية (٧٩) من سورة الكهف.
(٦) من الآية (٧١) من سورة البقرة.

المبحث الثاني
الفرق بين النعت والبدل

قبل الحديث عن الفرق بين النعت والبدل تجدر الإشارة بصورة موجزة إلىٰ مفهوم البدل خاصة؛ إذ سبق تناول مفهوم النعت[١]. و(البدل) مصطلح بصري[٢]، يقابله عند الكوفيين عدة مصطلحات[٣]، فيسمونه بـ(الترجمة، أو التبيين، أو التكرير، أو التفسير، أو الرد).

ولعل مصطلح (البدل) هو ما شاع في الاستعمال عند النحويين المتأخرين[٤]، والمحدثين[٥]، ولذلك سيكون الاكتفاء بتعريف (البدل) وحده في اللغة (البدل) لغة : جاء في لسان العرب (بِدْل الشيء وبَدَله وبديله الخلف منه، والجمع: أبدال)[٦]، وقيل : (البدل من الشيء : الخلف والعوض ...)[٧]

أما البدل في اصطلاح النحويين القدماء فتعددت عباراتهم في تعريفه إطلاقا وتقييدًا إلا أنها في أغلبها تدور حول معنىٰ واحد، يقول سيبويه عن هذا الباب مشيرًا إلىٰ فائدة البدل وهي التوكيد أو الإيضاح والبيان : (هذا باب من الفعل

---

(١) ينظر صـ٣١-٣٤ من البحث .

(٢) ينظر: الكتاب١/ ١٥٠ ،١٥٨، المقتضب٤/ ٢٩٥، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٦٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء١/ ١٦٨، ٢/ ١٥٩، مجالس ثعلب١/ ٢٠، ارتشاف الضرب٤/ ١٩٦٢، همع الهوامع٥/ ٢١٢، مصطلحات النحو الكوفي عبدالله الخثران٢٧ .

(٤) ينظر:المفصل١٥٧، شرح المفصل٣/ ٦٣، شرح الرضي٢/ ٣٧٩، شرح التسهيل٣/ ٢٨٦، ٣٢٩، مغني اللبيب ٥٩٣.

(٥) ينظر: النحو الوافي٣/ ٦٦٦، جامع الدروس النحوية٣/ ٢٣٥، المحيط في أصوات اللغة العربية٢/ ٢٧٢ .

(٦) لسان العرب (ب د ل).

(٧) ينظر: المعجم الوسيط (ب د ل).

يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل كما عمل في الأول، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم ... فهذا يجيء علىٰ وجهين، علىٰ أنه أراد : رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك ... ولكنه ثنىٰ الاسم توكيدًا ... ويكون علىٰ الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول :رأيت قومك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأىٰ منهم، فيقول : ثلثيهم أو ناسًا منهم)[1]

ويوجز الرماني تعريف البدل فيقول عنه : (قول يقدر في موضع الأول)[2]، وقيل هو : (التابع المقصود لذاته بالحكم، ومتبوعه بعَرَضه)[3] ولعل تعريف ابن مالك الذي ذكره في ألفيته هو ما كثر في الاستعمال عند النحويين بعده[4] وهو :

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ ... وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّىٰ بدلًا [5]

ويعرفه ابن أبي الربيع مشيرًا إلىٰ الفرق بين البدل وسائر التوابع فيقول: (التابع علىٰ تقدير تكرار العامل والتوابع كلها ليس فيها تكرار العامل، فإذا قلت : جاءني أخوك زيد، فهو علىٰ تقدير : جاءني أخوك جاءني زيد ...)[6] وينقسم البدل علىٰ المشهور[7] إلىٰ أربعة أقسام، (بدل الشيء من الشيء)،

---

(١) الكتاب٢/ ١٢٦.

(٢) رسالة الحدود٦٦.

(٣) ينظر: الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٨٠.

(٤)ينظر:شرح قطر الندىٰ٣٠٨،حاشية الآجرومية،عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصميالحنبلي (ت١٣٩٢هـ).٩١.

(٥) شرح ابن عقيل٣/ ٢٤٧.

(٦) البسيط١/ ٣٨٧.

(٧) ينظر: المقتضب٤/ ٢٩٧، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٨٣ ،شرح المفصل٣/ ٦٣، شرح ابن عقيل٣/ ٢٤٩، وزاد بعضهم نوعا خامسا وهو (بدل كل من بعض) نحو:

ويسمىٰ (بدل كل من كل) كما يطلق عليه أيضا (بدل المطابق)، نحو: أثنيت علىٰ أخيك عمروٍ، و(وبدل بعض من كل) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [1]، و(بدل اشتمال) نحو: سرني الباحث علمه، و(بدل المباين) نحو: اقرأ فلسفة تاريخًا.

أما (البدل) عند المحدثين، فأثبته بعضهم، وضمه بعضهم إلىٰ أنواع أخرىٰ من التوابع، ولم تختلف عبارات المثبتين كثيرًا عن عبارات القدماء في تعريف البدل، يقول الأستاذ عباس حسن عنه : (التابع المقصود وحده بالحكم المنصوب[2] إلىٰ تابعه، من غير أن تتوسط – في الأغلب – واسطة لفظية بين التابع والمتبوع)[3]

كما اتفق أيضا الأستاذ رفعت فتح الله مع القدماء في تعريفهم إلا أنه خالفهم في أقسامه، فجعلها ثلاثة بإسقاط بدل المطابق فيقول (وصفوة ما نراه في البدل أنه التابع المقصود بالحكم قصدًا أصليًا غير مقترن بحرف العطف،وأن أقسامه ثلاثة فقط : بدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل مباين)[4]

لكن نجدد/ مهدي المخزومي يدعو إلىٰ ضم بدل المطابق إلىٰ النعت، وضم بدل بعض من كل والاشتمال إلىٰ التوكيد، فيقول : (إن موضوعات

لقيته غدوةً يوم الجمعة. ينظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٩٦٩، وجعل بعضهم أقسام البدل المباين أقساما بذاتها وبهذا يكون أقسام البدل ستة (كل، بعض، اشتمال، غلط، نسيان، إضراب) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٦، وعلىٰ الجانب الآخر رد السهيلي بدل بعض من كل وبدل الاشتمال إلىٰ بدل كل من كل. نتائج الفكر ٢٣٩.

(١) من الآية (٧١) من سورة المائدة.

(٢) لعله أراد (المنسوب).

(٣) النحو الوافي٣/ ٦٦٦، وينظر أيضا: جامع الدروس العربية٣/ ٢٣٥.

(٤)البدل وعطف البيان، رفعت فتح الله،مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٦٨م،ج٢٣، ١٣٩.

البدل ليست كلها من باب واحد وإنما هي من أبواب متفرقة، وإن بعض موضوعات البدل يؤدي وظيفة النعت في الكلام بيانا وتوضيحا، وهو بدل الكل من الكل، وإن بعضها يؤدي ما يؤديه التوكيد من وظيفة، وهو ما سمي بدل البعض من كل، وما سمي ببدل الاشتمال .)[1]

كما رفض تعريف القدماء البدل؛لما فيه من التناقض؛ لأن اعتبارهم أنه هو المقصود بالحكم يتعارض مع كونه تابعا.[2]

ويتفق البدل مع النعت في أمور منها: الإعراب، والبيان؛ فكل منهما يزيد المتبوع بيانا.[3]

أما الأمور التي يفترقان فيها فقد أشار إليها ابن بري[4] والسيوطي[5] (نقلا عن الأندلسي)، واتفقا في الأمور الآتية :

١ – أن الصفة تكون بالمشتق أو ما في حكمه، أما البدل فليس كذلك؛ فحقه أن يكون بالأسماء الجامدة أو المصادر، وقد مر الحديث حول اشتراط الاشتقاق في النعت[6]، أما اختصاص البدل بالأسماء الجامدة أو المصادر بخلاف النعت فذلك لأنه علىٰ نية تكرار العامل، وأصل الجامد أن يلي العوامل، وجعله تابعا علىٰ غير قياس، وأصل المشتق أن يكون تابعا وألا يلي العوامل.[7]

---

(١) في النحو العربي (قواعد وتطبيق)علىٰ المنهج العلمي الحديث، د/ مهدي المخزومي، ط٣ ١٤٠٦هـ. ١٩٦.

(٢)السابق ١٩٥.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١٠٦، البديع ح١ م٢ ٣٤٢، شرح المفصل٣/ ٦٣.

(٤) الفروق النحوية ٨٤-٨٦.

(٥) الأشباه والنظائر٤/ ٩٣-٩٥.

(٦)يراجع صـ٤٧،٤٦.

(٧) ينظر: البسيط١/ ٣٨٩،٣٩٠.

ولكن ما أشار إليه ابن بري والسيوطي من اختصاص البدل بالأسماء الجامدة ليس بلازم عند جميع النحويين، بل صرح بعضهم بجواز وقوع البدل مشتقا، يقول ابن ابي الربيع: (ويكون بالجامد إن كان بدلًا من جامد، وإن كان بدلا من مشتق كان مشتقًا؛ لأنه قد تبدل الصفة من الصفة كما يبدل الاسم من الاسم، ولا يبدل المشتق من الجامد إلا علىٰ إقامة الصفة مقام الموصوف)[1].ولم يمثل ابن أبي الربيع علىٰ وقوع البدل والمبدل منه مشتقين.

وقد عبر الرضي عن ذلك بأن الأغلب في البدل أن يكون جامدا[2].

ويبدو أن الحق مع ابن بري والسيوطي؛ لأن ابن أبي الربيع يشترط في وقوع البدل مشتقا من المبدل منه الجامد أن يكون ذلك من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، كما في (جاءني زيد راكب) فـ(راكب) بدل من (زيد)؛ لعدم صلاحيته للنعت؛ للتخالف حينئذ بين النعت ومنعوته، لكن هذا البدل أيضا من قبيل إقامة الصفة مقام الموصوف؛ إذ الأصل جاءني زيد رجل راكب، فيكون (راكب) صفة لموصوف محذوف هو (رجل) و(رجل) هو البدل، وعلىٰ ذلك يكون البدل جامدا أيضا[3].

وكذلك الحال مع الرضي الذي صرح بأن الأغلب في البدل أن يكون جامدًا وأنه يمكن أن يكون مشتقا، نراه يذكر أن البدل إن ((لم يكن جامدا كقوله[4]:

فَـلَا وَأَبِـيـك خـيـرٌ مِـنْـك إنّـي ليؤذيني التّحمحم والصّـهـيـل

(١) السابق.

(٢) شرح الرضي٢/ ٣٨١.

(٣) ينظر: البسيط١/ ٣١٢،٣١٣.

(٤) البيت من الوافر وهو لشمير بن حارث الضبي في: خزانة الأدب٥/ ١٧٩،وهو من شواهد: توجيه اللمع٢٧٧،شرح التسهيل٣/ ٣٣١.

قدر الموصوف أي: فلا وأبيك رجل خير منك))[1] أي: أن ما ظاهره وقوع البدل مشتقا يُقدَّر له موصوف جامد يكون هو البدل حقيقة.

٢- أن النعت يتبع المنعوت في تعريفه وتنكيره بخلاف البدل، فلا يلزم فيه ذلك، ويبدو أن ابن بري والسيوطي تبعا أكثر النحويين[2] الذين صرحوا بوجوب تبعية النعت منعوته في تعريفه وتنكيره، وذلك لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة لما بينهما من التضاد؛ إذ المعرفة تقتضي الاختصاص والإيضاح، فهي كالواحد، والنكرة فيها عموم وإبهام، فهي كالجمع، وكما لا يوصف الواحد بالجمع ولا الجمع بالواحد، فكذلك لا توصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة.[3]

ويُذكر أيضا في سبب عدم جواز وصف المعرفة بالنكرة أن الغرض من الصفة إزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل هذا الاشتراك، كما أنه لا توصف بالمعرفة؛ لأن المعرفة أحق بالتقديم، ولهذا لا تكون تابعا النكرة[4].

لكن في المسألة آراء أخرىٰ، بعضها يجيز مخالفة النعت منعوته تعريفا وتنكيرا مطلقا أو مقيدا، وعلىٰ هذه الآراء ينتفي هذا الفرق بين النعت والبدل، ومن تلك الآراء:

---

(١) شرح الرضي٢/ ٣٨٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٥ ، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٨٩، البسيط١/ ٣٠، شرح الرضي٢/ ٣١٨، الإرشاد إلي علم الإعراب٣٦٩.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤١٥، أسرار العربية ٢٩٤، البسيط١/ ٣٢٥، همع الهوامع٥/ ١٧٢.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة١/ ١٦٩.

أ- ما نسب إلىٰ بعض الكوفيين[1] من جواز هذه المخالفة إذا كان النعت لمدح أو ذم، وجعلوا من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[2] فـ(الذي) وصف لـ(همزة).

ب- ما أجازه الأخفش[3] من نعت النكرة للمعرفة إذا تخصصت النكرة قبل ذلك بالوصف، وجعل من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾[4] فـ(الأوليان) نعت لـ(آخران) لما تخصصت بالجملة بعدها.

ج- ما أجازه ابن الطراوة[5] من نعت المعرفة بالنكرة إذا كان النعت خاصا بالمنعوت، وجعل من ذلك قول الشاعر[6]:(فِي أَنْيابِها السمُّ ناقِعُ) فـ(ناقع) نعت لـ(السم).

---

(١) ينظر قولهم في: ارتشاف الضرب٤/ ١٩٠٨، المساعد٢/ ٤٠٢، همع الهوامع ١٧٢ وينظر أيضا معاني القرآن للأخفش١/ ٢٩٠.

(٢) الآيتان (١،٢) من سورة الهمزة.

(٣) ينظر قوله في : ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٨ ، المساعد ٢/ ٤٠٢، همع الهوامع ٥/ ١٧٢ وينظر أيضا: معاني القرآن ،أبو الحسن المجاشعي البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)،د/ هدىٰ محمود قراعة،مكتبةالخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١١ه. ١/ ٢٩٠.

(٤) من الآية (١٠٧) من سورة المائدة.

(٥) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٩، المساعد ٢/ ٤٠٢، همع الهوامع ٥/ ١٧٢، ابن الطراوة النحوي٢٠٥.

(٦) هذا جزء بيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه،شرح وتقديم.عباس عبدالستار،دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان، ط٣ ١٤١٦هـ.٥٤،والبيت بتمامه(فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع) وهو من شواهد: الكتاب٢/ ٨٩،ارتشاف الضرب٤/ ١٩٠٩،توضيح المقاصد والمسالك٢/ ٩٤٩.

د- ما أجازه أبو حيان تبعا لجمهور البصريين من مخالفة النعت منعوته إذا قطع عنه في الإعراب، أما إذا لم يقطع فتجب الموافقة.(١)

وأما ما ذكره ابن بري والسيوطي من جواز مخالفة البدل المبدل منه في التعريف والتنكير فهذا ما صرح به كثير من النحويين(٢) يقول الزمخشري : (وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا ...)(٣).

وإنما جاز ذلك لأن البدل والمبدل منه ليس كالشيء الواحد؛ إذ البدل في تقدير تكرار العامل، فهما جملتان، فيجوز أن يكون في إحداهما معرفة وفي الأخرىٰ نكرة، بخلاف النعت فإنه مع المنعوت كالشيء الواحد فلا يجوز تخالفهما.(٤)فمن إبدال المعرفة من المعرفة قوله تعالىٰ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾(٥)، ومن إبدال المعرفة من النكرة قوله تعالىٰ ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ (٦)، ومن إبدال النكرة من المعرفة(٧)قوله تعالىٰ:﴿لَنَسۡفَعَۢا

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠٨.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٧، شرح المفصل ٣/ ٦٣، شرح الجمل لابن عصفور١/ ٢٩٠، شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، شرح الرضي ٢/ ٣٨٣، الإرشاد إلىٰ علم الإعراب ٣٨٦.

(٣) المفصل ١٥٨.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٧، شرح المفصل ٣/ ٦٨، البسيط ١/ ٣٩٤.

(٥) من الآيتين (٦،٧) من سورة الفاتحة.

(٦)من الآية (٥٢) من سورة الشوري.

(٧) اشترط بعض النحويين لإبدال النكرة من المعرفة أن تكون بلفظ الأول، واشترط بعضهم أن توصف. ينظر: شرح المفصل ٣/ ٦٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩١، شرح التسهيل ٣/ ٣٣١، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٣، ١٩٦٢.

﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[1]، ومن إبدال النكرة من النكرة قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾ [2].

٣- اتفق ابن بري والسيوطي علىٰ أن النعت لا يكون في المضمرات، بخلاف البدل، فقد يقع الإبدال من الضمير أو به، [3]أما امتناع نعت الضمير أو النعت به فقد سبقت الإشارة إليه وبيان رأي المجيزين ذلك[4].وأما جواز الإبدال من الضمير أو به، فهذا ما صرح به النحويون[5]، يقول ابن الحاجب عن البدل والمبدل منه: (ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين)[6].

ويذكر ابن يعيش في علة مفارقة البدل النعت في هذا الجانب أن (البدل يتجاذبه شبهان[7]، شبه بالنعت، وشبه بالتأكيد، فكما أن المضمرات تؤكد، فكذلك ما بُدِل منها، فهو في ذلك كالمظهر، وليس الأمر فيه كالنعت ... وهو في ذلك علىٰ ثلاثة أضرب، بدل مظهر من مضمر، ومضمر من مظهر، ومضمر من مضمر ...)[8].

---

(١) من الآيتين (١٥ ،١٦) من سورة العلق.

(٢) الآيتان (٣١ ،٣٢) من سورة النبأ.

(٣) ينظر: الفروق النحوية ٨٤، الأشباه والنظائر٤/ ٩٤.

(٤) يراجع ص٣٧،٣٨ـ من البحث.

(٥) هناك اختلاف حول بعض صور الإبدال بالضمير، ونوع الضمير الذي يبدل به أو منه، لكن هذا لا يمنع أن أصل الحكم الجواز. ينظر:الكتاب٢/ ٣٨٦،المقتضب ٤/ ٢٩٦،شرح التسهيل٣/ ٣٣٢،٣٣٣،الإرشاد إلىٰ علم الإعراب٣٨٦.

(٦)شرح الرضي٢/ ٣٨٨.

(٧)يشبه البدل النعت بأن فيه إيضاحا للمتبوع ورفعا للبس كما في النعت ،ويشبه البدل التأكيد بأن فيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي في المتبوع ينظر: شرح المفصل ٣/ ٦٦.

(٨) السابق ٣/ ٦٩.

٤ – اتفق ابن بري والسيوطي عليأن للبدل أقسامًا لا تكون في النعت، فالبدل ينقسم إلىٰ بدل كل من كل، وبعض من كل، واشتمال، وغلط[١]، وهما بذلك يتبعان جمهور النحويين الذين أثبتوا هذه الأقسام الأربعة للبدل[٢]، ولعل عبارة ابن السيد البطليوسي في هذا الفرق أكثر وضوحًا من عبارتي ابن بري والسيوطي حيث يقول: (النعت جزء من المنعوت، أعني أنه صفة من جملة صفاته التي يوصف بها، والبدل ليس بجزء منه في كل موضع، بل قد يكون جزء منه ... وقد يكون هو إياه بعينه... وقد يكون حدثا من أحداثه ... وقد يكون جاريًا مجرىٰ الغلط)[٣].

٥–من الأمور التي اتفقا فيها أيضا أن الغرض من النعت قد يكون المدح أو الذم، أما البدل فلا يكون فيه ذلك[٤] ، فالنعت والبدل وإن اتفقا في أن الغرض منهما الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز[٥] إلا أنه يضاف إلىٰ ذلك في النعت المدح أو الذم، لكن قَصَر ابن بري والسيوطي الأغراض التي يختص بها النعت علىٰ المدح الذم في حين أن مِن النعت ما يراد به التأكيد أو الترحم وغير ذلك[٦] .

٦ – اتفقا أيضا علىٰ أن النعت قد يكون بصفة في المنعوت نفسه أو بصفة ما هو من سببه (متعلق به) مثل: مررت برجلٍ قائم، وضُرِب زيدٌ الظريف أخوه،

(١) يلاحظ تعبيرهم عن البدل المباين بـ(بدل الغلط)ينظر:الفروق النحوية ٨٥،الأشباه والنظائر٤/ ٩٤.
(٢)يراجع صـ٥٤ من البحث.
(٣) إصلاح الخلل ١٠٨.
(٤) ينظر : الفروق النحوية٨٥، الأشباه والنظائر٤/ ٩٤.
(٥) ينظر: أسرار العربية٢٩٨، شرح المفصل٣/ ٦٣،٦٤،٦٩.
(٦)ينظر: شرح المفصل٣/ ٤٧ ،شرح التسهيل٣/ ٣٠٦، شرح الرضي٢/ ٢٨٨،الإرشاد إلىٰ علم الإعراب٣٦٣.

أما البدل فلا يبدل الاسم إلا ما هو هو أو جزء منه أو مصاحب له بما يشتمل عليه، لكن لا يبدل منه ما هو لسببه، فلا يقال : ضُرِب زيْد رأسُ أخيه[1]. وهذا الفرق مبني علىٰ أن للنعت قسمين، حقيقيا وسببيا، لكن نجد ابن السراج يذكر أن من أنواع البدل ما كان من سبب الأول وهو مشتمل عليه نحو: سُلِب زيدٌ ثوبُه، وسُرِق زيْد مالُه[2]. وأريأنه لا داعي لفصل هذا الفرق عن الفرق الرابع؛ فمؤداهما أن لكل واحد من النعت والبدل أقساما يختص بها ليست للآخر.

٧- اتفق ابن بري والسيوطي علىٰ أن النعت قد يكون بالجمل[3] كما في: مررت برجل وجهُه حسنٌ، وأضاف ابن بري وأشباه الجمل[4] أيضا كما في: لقيت رجلا من بني تميم، ويكون منعوتها حينئذ مفردا، وهذا بخلاف البدل. لكن عبارة ابن بري تفيد عدم جواز مجيء البدل جملة علىٰ الإطلاق سواء أكان المبدل منه مفردا أم جملة؛ إذ يقول: (... النعت يسد مسده الجمل والظروف، والبدل لا يجوز فيه ذلك)[5].

أما عبارة السيوطي ففيها تقييد عدم جواز مجيء البدل جملة إذا كان المبدل منه مفردا، وعليه فإنه يجوز إبدال الجملة من الجملة، وهذا ما صرح به في كتابه (همع الهوامع) حيث يقول: (... الصفة تكون جملة تجري علىٰ المفرد، وفي البدل لا يكون كذلك، فلا تبدل الجملة من المفرد)[6]

---

(١) ينظر : الفروق النحوية٨٥، الأشباه والنظائر٤/ ٩٤،وينظر أيضا: إصلاح الخلل ١٠٧،١٠٨، شرح المفصل٣/ ٥٤.

(٢) الأصول في النحو٢/ ٤٧.

(٣) ينظر : الفروق النحوية٨٥،الأشباه والنظائر٤/ ٩٤، وينظر أيضا:إصلاح الخلل١٠٨.

(٤) الفروق النحوية ٨٥.

(٥) الفروق النحوية٨٥.

(٦) الأشباه والنظائر٤/ ٩٤، وينظر تصريحه بذلك في همع الهوامع٥/ ٢٢١.

وعلىٰ ذلك فإن جواز إبدال الجملة من الجملة عنده يعد فرقا آخر بين البدل والنعت؛ إذ لا يجوز كون النعت جملة منعوتا بها أخرىٰ.

وما ذكره ابن بري والسيوطي من جواز وقوع النعت جملة هو ما أجمع عليه النحويون[1]، كما صرح كثير منهم أيضا بوقوعه شبه جملة[2].

أما وقوع البدل جملة فلم يذكره كثير من النحويين مما يدل علىٰ عدم جوازه عندهم، وربما تابعهم ابن بري في ذلك، ومن أجازوه منهم اختلفوا حول المبدل منه حينئذٍ أيكون جملة أم مفردا، وتوضيح الخلاف علىٰ ما يأتي :

١- ذهب بعض النحويين[3] إلىٰ جواز إبدال الجملة من الجملة، وشرط بعضهم لذلك أن تكون الجملة الثانية أوفىٰ من الأولىٰ وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ١٣٣ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾[4]فقد أبدل جملة (أمدكم بأنعام وبنين) من جملة (أمدكم بما تعلمون) لأن في الثانية دلالة علىٰ نعم الله مفصلة، ويبدو تبعية السيوطي لهم وإن لم يذكر لذلك شروطا.

٢- وذهب جماعة من النحويين منهم ابن جني[5] والزمخشري[6] وابن مالك[7] وابن هشام[8] إلىٰ جواز إبدال الجملة من المفرد، وذلك نحو قوله

(١) ينظر : الكتاب١/ ١٦،معاني القرآن للفراء١/ ١٨٥،التبصرة والتذكرة١/ ١٧٣،شرح المفصل٣/ ٥٣،شرح التسهيل٣/ ٣١٠،الإرشاد إلىٰ علم الإعراب٣٦٣.
(٢) ينظر: إصلاح الخلل١٠٨،شرح المفصل٣/ ٥٣.
(٣) ينظر : البديع جـ١م٢ ٣٥٢، مغني اللبيب٥٥٤.
(٤) الآيات(١٣٢،١٣٣،١٣٤) من سورة الشعراء .
(٥) ينظر قوله في: شرح التسهيل٣/ ٣٤٠، الارتشاف ٤/ ١٩٧٢.
(٦) الكشاف٣/ ١٠٣.
(٧) شرح التسهيل٣/ ٣٣٩،٣٤٠.
(٨) مغني اللبيب٥٥٣،٥٥٤.

تعالىٰ : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾[1] فقد أبدل جملة ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ ﴾ من (ٱلنَّجْوَى).

ومن ذلك أيضا قول الشاعر[2] :

لقد أذْهلتني أمُّ سَعْد بكلمة ... تصبر ليوم البينِ أم لستَ تصْبرُ

فقد أبدل جملة (تصبر ليوم البين أم لست تصبر) من (كلمة).

٨- اتفق ابن بري والسيوطي أيضا علىٰ أن النعت مع منعوته من جملة واحدة، وأضاف ابن بري معللا لذلك بأن العامل فيهما واحد، وهذا بخلاف البدل مع المبدل منه؛ فهما في التقدير من جملتين؛ لأن العامل في البدل عامل آخر مقدر غير العامل في المبدل منه[3]، وما اتفقا عليه هو ما ذهب إليه أكثر النحويين[4]، ونسب إلىٰ سيبويه أيضا هذا القول[5]. واستدلوا علىٰ ذلك بظهور ذلك العامل في بعض المواضع[6]، منها : قوله تعالىٰ : ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[7] فقد أبدل (من آمن منهم) من (الذين استضعفوا) وتكرر العامل (لام الجر) مع البدل

---

(١) من الآية (٣) من سورة الأنبياء

(٢) البيت من الطويل مجهول قائله،وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٠،ومغني اللبيب٥٩٥.

(٣) ينظر : الفروق النحوية٨٤،٨٥، الأشباه والنظائر٤/ ٩٤، وينظر أيضا:إصلاح الخلل١٠٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية٣٠٠،شرح المفصل٣/ ٦٧،شرح التسهيل٣/ ٣٣٠، البسيط١/ ٣٨٧،الإرشاد إلىٰ علم الإعراب٣٨٠،ارتشاف الضرب٤/ ١٩٦١.

(٥) ينظر :ارتشاف الضرب٤/ ١٩٦١،ويراجع : الكتاب٢/ ٣٣١.

(٦)ينظر:شرح المفصل٣/ ٦٧،ارتشاف الضرب٤/ ١٩٦١.

(٧) من الآية (٧٥) من سورة الأعراف.

ويؤيد ذلك أيضا قولهم : يا أخانا زيدُ بضم (زيد) علي نية تكرار العامل (يا)؛ إذ لو كان العامل الأول لوجب نصب (زيد) بدلًا من (أخانا).

ونسب إلىٰ (سيبويه والمبرد والسيرافي) القول بأنالعامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت،والتأكيد، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد،وعلىٰ ذلك القول ينتفي هذا الفرق بين النعت والبدل؛ لأن البدل يكون مع المبدل منه من جملة واحدة.

يقول سيبويه: (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك :رأيت قومك أكثرَهم ورأيت بني زيد ثلثيهم...)

وقد انفرد ابن بري بالإشارة إلى بعض الفروق بين النعت والبدل وهي:

١- أن النعت يجوز أن يتبع منعوته في إعرابه لفظا أو موضعًا- قد سبقت الإشارة إلىٰ مواضع ذلك- وهذا بخلاف البدل ؛ فإنه يجب فيه أن يتبع المبدل منه علىٰ الموضع فقط ، وذلك إذا أبدل الاسم الواقع بعد (إلا) من اسم قبلها مجرور بحرف جر زائد لا يزاد إلا في النفي، يقول ابن بري:(أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه لفظا أو موضعا نحو: ما جاءني من أحد إلا زيدٍ- علىٰ اللفظ- وإلا زيدٌ – علىٰ الموضع- ولو جعلته بدلا لم يجز فيه إلا الرفع علىٰ الموضع لا غير)

لكن نلمح في عبارة ابن بري السابقة أمرين :

أ- أنه مثل لتبعية النعت منعوته علىٰ اللفظ أو الموضع بـ(ما جاءني من أحد إلا زيد أو زيد) وهذا غير دقيق؛ لعدم وضوح النعت فيه ،والأولىٰ أن يمثل لذلك بنحو :عجبت من قيام زيدٍ الظريفِ أو الظريفُ.

ب- تبعيته سيبويه وجمهور النحويين في شروط زيادة(من) ؛ فقد جعلوا لذلك شروطا:

(١)– أن يتقدمها نفي أو شبهه.

(٢) – أن يكون مجرورها نكرة، وزاد بعضهم أن يكون المجرور المنكر فاعلا) وذلك لأنه أوجب أن يكون (زيد) في المثال السابق تابعا علىٰ الموضع فقط ؛ إذ لو جازت التبعية علىٰ اللفظ لكان التقدير : جاءني من زيد ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل ، فتزاد (من) حينئذ في الإثبات ؛ فمابعد (إلا) موجب ؛لأنه استثناء من منفي، والمستثنىٰ من المنفي موجب، وأيضا فإن مدخولها يكون معرفة، بخلاف التبعية علىٰ الموضع ؛ إذ التقدير : جاءني زيد.

لكن يجوزهنا الإبدال علىٰ اللفظ عند بعض النحويين الذين أجازوا زيادتها بلا شرط ، كما يجوز الإبدال أيضا علىٰ اللفظ عند الكوفيين إذا كان البدل نكرة؛ لأنهم يجيزون زيادة (من) في الإيجاب.

٢– انفرد ابن بري أيضا بأن من الفروق بين البدل والنعت أن (البدل لا يجري علىٰ الاسم في إعرابه، والنعت لا يجوز فيه ذلك، نحو قولك: مازيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به ؛ فهذا اسم مرفوع بدل من اسم منصوب ، ولا يصح نصبه لأن(إلا) إذا دخلت علىٰ خبر (ما) بطل عملها ورجعت حرفا من حروف الابتداء، فكأنه قال : ما أنت إلا شيء لا يعبأ به ، وهذه المسألة تقوي مذهب من يرىٰ أن المبدل منه في نية الطرح ، وكذلك بدل الغلط هو مقو مذهبه أيضا)

وفي عبارة ابن بري السابقة أمران:

أ– قوله : (أن البدل لا يجري علىٰ الاسم في إعرابه ، والنعت لا يجوز فيه ذلك) ظاهر الإطلاق في عبارته أن البدل لا يتبع المبدل منه في الحالة التي أشار إليها لا لفظا ولا محلا وهذا غير مقصود ؛ إذ كيف يكون البدل من التوابع حينئذ؟ لكن المراد أن البدل يتبع المبدل منه في تلك الحالة محلا لا لفظا ، ولم يكن هناك داع لإفراد هذا الموضع بالذكر؛ لأنه يتبع الفرق السابق.

أما ماذكره ابن بري من جواز (ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به) علىٰ أن الاسم المرفوع بعد (إلا) بدل من الاسم المنصوب قبلها ، فهذا ما أجازه ابن الحاجب[1] ، لكنه صرح بأن الإبدال هنا علىٰ الموضع ؛ إذ موضع (شيئًا) في الأصل الرفع علىٰ الخبرية.

وقد علل ابن بري تعذر الإبدال علىٰ اللفظ بأنه يلزم عليه إعمال (ما) الحجازية عمل(ليس) ونفي خبرها منتقض بـ(إلا) ؛ إذ التقدير: (ما زيد إلا شيء لا يعبأ به)، وهذا مخالف لشرط عملها حينئذ.

وقد وصف أبو حيان رأي من أجاز الإبدال علىٰ الموضع هنا بأنه وهم فاحش ؛ لأن شرط عمل (ما) ألا يبدل من خبرها بدل مصحوب بـ(إلا) ، وعليهفالرفع عنده في (شيء) علىٰ الإبدال لفظًا وموضعًا ؛ لأن (ما) غير عاملة، فيقال : ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به.

ب- يبدو تبعية ابن بري من ذهب من النحويين إلىٰ أن المبدل منه في نية الطرح؛ إذ جعل التقدير في مثل: (ما زيد شيئًا إلا شيء لا يعبأ به) ، بطرح المبدل منه، وهو (ما أنت إلا شيء لا يعبأ) ، وأضاف في الاستدلال علىٰ ذلك بأن المبدل منه في بدل الغلط في مثل : (قرأت قصة كتابا) مطروح أيضا ، وهو في هذا موافق المبرد فيما نسبه إليه ابن بابشاذ.

وذهب جماعة من النحويين إلىٰ أن البدل وإن كان هو المقصود من الحديث ، لكن هذا لا يعني إلغاء المبدل منه وإزالة فائدته وطرحه، وإنما يعني أن البدل قائم بنفسه، وليس مبينا للمبدل منه تبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت.

واستدلوا على أن المبدل منه ليس بمطروح أو ملغى بأمور منها:

(١) ينظر: شرح الرضي٢/ ١١١.

أ- وجوب عود الضمير إليه في بدل بعض من كل وبدل الاشتمال ، في نحو: أعجبني زيد حسنه.

ب- أنه قد يعتبر المبدل منه في اللفظ دون البدل ، فيعود عليه الضميرفي نحو قول الشاعر:

إنَّ السُّـيُوفَ غُـدُوَّهَـا وَرَوَاحَهَـا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَـبِ

فقوله (غدوها ورواحها) بدل من (السيوف)، وقد أخبر بقوله (تركت)عن السيوف ، ولو أخبر عن البدل لقال (تركا).

وانفرد السيوطي – نقلا عن ابن الدهان – بالإشارة إلىٰ عدة أمور يفترق فيها النعت عن البدل وهي:

١ـ أنه يلزم في النعت تحمله ضميرًا مستترًا يعود علىٰ المنعوت إن كان حقيقيًا ، كما في: مررت برجلٍ قائم ، وإن كان النعت سببيا كان الضمير في متعلقه ظاهرًا يعود علىٰ المنعوت كما في قوله تعالىٰ :﴿ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا ﴾ [1]، أما البدل فيلزم فيه ضمير ظاهر يعود علىٰ المبدل منه، وذلك في بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، أما الأنواع الأخرىٰ من البدل فلا يكون معها ضمير[2].

ومعنىٰ ذلك أن النعت لابد فيه من وجود رابط (ضمير) يعود علىٰ المنعوت مستترا كان أم ظاهرا، أما البدل فلا يلزم هذا الرابط الذي يعود علىٰ المبدل منه إلا مع بعض أنواع البدل.

وقد أشار البطليوسي إليهذا الفرق لكن من وجه آخر، فذكر أن النعت يجري مجرىٰ الفعل فيرفع فاعلا مضمرا إن كان النعت حقيقيا، ويرفع فاعلا ظاهرا إن كان النعت سببيا كما في: مررت برجل قائمٍ أبوه، أما البدل فلا

(١)من الآية (٧٥) من سورة النساء.

(٢)ينظر: الأشباه والنظائر٤/ ٩٦.

يجري مجرىٰ الفعل[1]، ولعل هذا الفرق كما وضح البطليوسي يرجع إلىٰ فرق آخر بين النعت والبدل وهو أن النعت يكون بالمشتق ولذلك فهو يجري مجرىٰ الفعل، بخلاف البدل فيكون بالجامد. يقول العكبري: (ولابد في الصفة من ضمير يعود علي الموصوف؛ لأن ذلك من ضرورة كونه مشتقا ...)[2].

٢- من الفروق بين النعت والبدل أيضا أن الفعل يبدل منه، لكنه لا يوصف[3]، وما ذكره السيوطي من جواز الإبدال من الفعل هو ما صرح به كثير من النحويين[4]، لكن شرط بعضهم لذلك أن يكون الفعل (البدل) ضربا من المبدل منه نحو: (إن تأتني تمش أمش معك) فالمشي ضرب من الإتيان؛ ولهذا جاز إبدال (تمشي) من (تأتني)[5].

وشرط آخرون أن يكون الثاني راجح البيان علىٰ الأول أو في معناه.

وربما كان من الفروق بين النعت والبدل التي لم يشر إليها ابن بري والسيوطي:

أ- جواز الإبدال من أسماء الاستفهام والشرط مع إعادة حرفي الاستفهام والشرط مع البدل، بخلاف النعت فلا تنعت أسماء الاستفهام ولا أسماء الشرط؛ لأنها وضعت علىٰ الإبهام ، ولو وصفت لكان الوصف تخصيصا لها فيخرجها ذلك عما وضعت له من الإبهام.

ب- أن العلم ينعت ولا ينعت به[6] ، بخلافه في البدل فيبدل به ويبدل منه.

---

(١) إصلاح الخلل ١١٠.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٥.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر٤/ ٩٦.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٤٨، شرح الرضي٢/ ٣٩٣، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٧٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٤٩.

(٦) السابق، وينظر أيضا: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٤.

جـ- أن النعت مع منعوته كالكلمة الواحدة ؛ لأنه متمم لمتبوعه فارتباطهما أشد وأقوىٰ من ارتباط البدل مع المبدل منه ؛ لأن الغرض تقوية الحكم السابق بتعيين المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال عنه.

د- أنه إذا نعت بالجملة كان المنعوت نكرة ، أما إذا وقع الإبدال بالجمل من المفردات عند من أجاز فلم يشترط في المبدل منه حينئذ كونه نكرة.

المبحث الثالث

الفرق بين عطف البيان والنعت

قبل الحديث عن الفرق بين عطف البيان والنعت تكون الإشارة إلىٰ مفهومهما، أما تعريف النعت فقد سبقت الإشارة إليه، وأما عطف البيان فدار جدل بين النحويين – خاصة المحدثين – حول إثباته من عدمه.ومن ذهب إلىٰ عدم إثباته وجد أنه لا فرق بين عطف البيان وبدل كل من كل، فيكتفىٰ إذا بالبدل عنه، وقد أطلق سيبويه علىٰ عطف البيان (صفة،وبدلا،وعطفا).

يقول الأنباري عن عطف البيان :(وهذا باب يترجم له البصريرن ولا يترجمه الكوفيون)

والعطف في اللغة يعني :الميل والثني، يقال :عطفت الشيء:بمعنىٰ أملته وعطفت الوسادة، أي: ثنيتها، ويعني أيضا: الرجوع والانصراف والإعراض، يقال:ثنيعطفه: إذا أعرض عنه.

والبيان لغة: الكشف عن الشيء وإيضاحه، وتبين الشيء،أي: ظهر، والتبيين هو: الإيضاح والوضوح، والبيان: الفصاحة واللسن.

أما عطف البيان في اصطلاح النحويين فتعددت عباراتهم في تعريفه، إلا أنها تدور في فلك واحد، وهو أن عطف البيان للتوضيح والتخصيص مثل النعت، لكنه جامد غير مؤول بالمشتق بخلاف النعت. وتكون الإشارة إلىٰ بعض ما ورد في تعريفه. فعرفه ابن السراج بأنه:(اسم غير مشتق من فعل، ولا هوتحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتا. وسموه عطف بيان؛ لأنه للبيان جيء به، وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ماله مثل اسمه، نحو:رأيت زيدا أبا عمرو، ولقيت أخاك بكرا).

ويذكر ابن جني أن عطف البيان هو أن(تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: قام أخوك محمد، كقولك: قام أخوك الظريف...).

وعرفه الجرجاني بأنه:(الاسم الذي يكون الشيء به أعرف، فيبين به غيره، كقولك: مررت بأخيك زيد، بينت الأخ بزيد، وبزيد أبي عبدالله، إذا كان معروفا بكنيته، وبأبي عبدالله زيد، إذا كان معروفًا بالاسم).

ويقول الزمخشري عنه أنه:(اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت لها...).

ويعرفه ابن مالك بأنه:(التابع الجاري مجرىٰ النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامدًا أو بمنزلته).

ولم تختلف عبارات المحدثين عن القدماء كثيرًا في تعريفه، يقول الأستاذ عباس حسن عنه أنه:(تابع جامد–غالبا– يخالف متبوعه في لفظه ، ويوافقه في معناه المراد منه مع توضيح الذاتإن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها إن كان نكرة).

ويقول الأستاذ مصطفىٰ الغلاييني:(عطف البيان هو تابع يشبه النعت في كونه يكشف المراد كما يكشف النعت، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة الموضحة لكلمة غريبة قبلها...وفائدته إيضاح متبوعه إن كان المتبوع معرفة ...وتخصيصه إن كان نكرة...).

ومن خلال تعريف عطف البيان والنعت يتضح أنهما يتفقان في أمور انفرد السيوطي بالإشارة إليها، هي:

١- أن عطف البيان يبين متبوعه كبيان النعت متبوعه، وهو في ذلك كالنعت من تمام متبوعه وإن كان المقصود الأول، وجيء بالثاني للبيان.

ويزيد ابن يعيش الأمر وضوحا فيقول:(عطف البيان مجراه مجرىٰ النعت يؤتىٰ به لإيضاح ما يجري عليه، وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت نحو قولك:مررتبأخيك زيد ، بينت الأخ بقولك زيد، وفصلته من أخ آخر ليس اسمه بزيد، كما تفعل الصفة في قولك: مررت بأخيك الطويل ، وتفصله من أخ آخر ليس بطويل).

بل إن عطف البيان أشد في التبيين من النعت؛ إذ لا يكون لغيره، والنعت يكون مدحا وذما وتأكيدا.

٢- أن عطف البيان يطابق متبوعه في التعريف كما أن النعت يطابق المنعوت في التعريف.

٣- أن عطف البيان لا يكون ضميرا ولا متبوعهكما أنه لا يجوز نعت الضمير أو النعت به، لكن أجاز الكسائي مجيء متبوع عطف البيان ضميرًا كما أجاز نعت الضمير[١]. ونسب الجواز أيضا للزمخشري[٢].

ويفهم من هذا أن عطف البيان يجري في سائر المعارف، لكن خصه بعضهم بالأعلام اسما أو كنية أو لقبا.

٤- أن العامل في عطف البيان هو نفس العامل في المتبوع كما أن العامل في النعت هو نفس العامل في المنعوت، وهذا ما عليه جمهور النحويين. يقول ابن السيد:(إن البدل كما قلنا تقدر معه إعادة العامل وكأنه جملة أخرىٰ، وعطف البيان لا يقدر فيه ذلك بل هو في الوجه كالنعت).

أما أوجه المفارقة بين عطف البيان والنعت فقد اتفق ابن بري والسيوطي- نقلا عن جماعة من النحويين- أنها تكون في الأمور الآتية:

١- أن النعت يكون بالمشتق أو ما أول به من الجوامد، بخلاف عطف البيان فإنه يكون بالجوامد؛ وذلك لأن أكثره بالأعلام والكنىٰ، وهي أسماء جامدة.

وأضاف بعض النحويين أن عطف البيان قد يكون بما نزل منزلة الجامد بأن كان صفة فصار علمًا بالغلبة كـ(الصعق) تابعا لخويلد،و(الصديق) تابعا لأبي بكر.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل٣/ ٣٢٥.

(٢) ينظر: الكشاف١/ ٧٢٧،همع الهوامع٥/ ١٩٣.

واشتراط الاشتقاق في النعت قد سبقت الإشارة إليه، أما كون عطف البيان بالجوامد والمصادر فهذا ما صرح به جماعة من النحويين، بل جعله بعضهم قيدًا في حده. يقول ابن معط:(عطف البيان هو اسم يفسره اسم كما يفسره النعت إلا أنه ليس مشتقًا ولا في حكم المشتق فأشبه البدل). ويقول ابن عصفور:(عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر علىٰ اسم دونه في الشهرة...).

٢- أن النعت يكون في المعارف والنكرات بخلاف عطف البيان فإنه يختص بالمعارف، واختصاص عطف البيان بالمعارف هو ما نسب للبصريين.

وأضاف السيوطي الإشارة إلىٰ القول بجواز وقوع عطف البيان في النكرات أيضا، وهو مذهب الكوفيين وجماعة من النحويين. وجعلوا من ذلك قوله تعالىٰ:﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ ، وقوله تعالىٰ:﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾[1]، فـ(زيتونة)عطف بيان لـ(شجرة)، و(صديد)عطف بيان لـ(ماء)، وكلاهما نكرة.

ويبدو تبعية ابن بري ما نسب للبصريين من اختصاص عطف البيان بالمعرفة؛ إذ لم يشر إلا إليه، وحجتهم في ذلك أن البيان (بيان)كاسمه، والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها.

أما الكوفيون فاستدلوا- بالإضافة إلىٰ الآيات السابقة -بأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به كما في :لبست ثوبا جبة. وأيضا فإن بعض النكرات أخص من بعض فيبين غيره، وكما يجوز ذلك في النعت يجوز أيضا في عطف البيان، بل إن النكرة لما يلزمها من الإبهام أحوج إلىٰ ما يبينها من المعرفة.

(١)من الآية (١٦)من سورة إبراهيم.

ولعل الأدق في التعبير هو ما ذكره ابن بابشاذ وابن عصفور وغيرهم من كثرة ورود عطف البيان في المعارف دون النكرات بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من إطلاق الجواز وإطلاق المنع عند البصريين.

٣- اتفقا أيضا علىٰ أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت أو مساويا له، بخلاف عطف البيان فإنه يجوز فيه أن يكون أخص من متبوعه.

أما اتفاقهما علىٰ أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت أو مساويًا له فهذا إذا كان النعت ومنعوته معرفتين، أما إذا كانا نكرتين فلا يمتنع النعت بالأخص نحو : حضر رجل فصيح، وجاء غلام يافع. وما اتفقا عليه هو ما عليه كثير من النحويين.، ونسب القول به للبصريين.

وفيما أورده السيوطي ما يشير إلىٰ علة ذلك وهو أنه لما كانت الصفة في الغالب مشتقة من الفعل وتتحمل ضميره فلذلك انحطت رتبتها بالنظر إلىٰ ما أصله التنكير.

أما ابن يعيش فيذكر في سبب ذلك وجهين آخرين:

أ- أنه لما كانت الصفة تتمة للموصوف وزيادة في بيانه، فمن شأن الزيادة أن تكون دون المزيد عليه ولا تفوقه.

ب- أن الصفة خبر في الحقيقة، فكما أن الخبر لا يكون إلا أعم من المخبر عنه أو مساويا له نحو: زيد قائم، أو الإنسان بشر، فكذلك الصفة لا تكون إلا أعم أو مساوية للموصوف.

وذهب (الفراء والشلوبين)إلىٰ أنه يوصف الأعم بالأخص.

وذهب جماعة من المتأخرين إلىٰ أنه توصف كل معرفة بكل معرفة ، وكل نكرة بكل نكرة، دون اشتراط تعميم أو تخصيص.

أما اتفاقهما في جواز وقوع عطف البيان أخص من متبوعه فهو ما عليه سيبويه ؛ إذ أجاز في(يا هذا ذا الجمة) أن يكون (ذا الجمة) عطف بيان أو بدلا لـ(هذا)، وذلك علىٰ القول بأن المضاف إلىٰ ما فيه(ال) أعم من اسم الإشارة،

لكن شرط جماعة من النحويين أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، يقول ابن عصفور:(وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه).

وأجاز ابن مالك أن يكون عطف البيان في الاختصاص مع متبوعه فائقا ومفوقا ومساويا قياسا علىٰ إجازته ذلك في النعت مع منعوته.

٤- من الأمور التي اتفق عليها ابن بري والسيوطي أن النعت يجوز فيه القطع بخلاف عطف البيان فلا يجوز فيه ذلك؛ وهذا لأن القطع يكون فيما كان لمدح أو ذم وهذا الغرض ليس في عطف البيان.

أما الانفراد في ذكر أوجه الاختلاف بين عطف البيان والنعت فكان للسيوطي بالإشارة إلى المواضع الآتية:

١- أن للنعت أغراضًا أخرىٰ غير التوضيح والتخصيص كالمدح والذم وغيرهما بخلاف عطف البيان فالغرض منه التوضيح والتخصيص أيضا عند من أجاز وقوعه ومتبوعه نكرتين.

٢- أن النعت منه ما هو مفرد، ومنه ما هو جملة، أما عطف البيان فلا يكون إلا في المفردات.

٣- أن النعت قد يتحمل الضمير بخلاف عطف البيان فلا يتحمله، وهذا ظاهر؛ لأن النعت- كما مر- يكون بالمشتق أو ما أول به؛ فصلح لتحمله الضمير، أما عطف البيان فلأنه يكون بالجامد أو ما أول به فلا يتحمل ضميرًا.

٤- أن عطف البيان يدل علىٰ المقصود بمفرده، فإذا قيل:حضر زيد أبو عبدالله، دل (عبدالله)-لو انفرد-علىٰ الرجل المخصوص الذي قصد به (زيد)، وهذا بخلاف الصفة، فإذا قيل: هذا رجل طويل، ثم أفردت الصفة(طويل) لم تدل علىٰ الرجل،وإنما احتمل أن تكون وصفًا لأي شيء آخر من صفته الطول، إلا أن تكون الصفة غالبة كـ(الجاحظ).

المبحث الرابع

الفرق بين عطف البيان والبدل

سبقت الإشارة إلىٰ تعريف عطف البيان والبدل، وهذان التابعان تكثر أوجه الشبه بينهما، خاصة بين عطف البيان وبدل كل من كل، مما جعل بعض النحويين يسقط عطف البيان من التوابع، يقول الرضي في ذلك:(وأنا إلىٰ الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل ما أرىٰ عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدالله، كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثله قوله تعالىٰ:﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ قال: ومن البدل أيضا قولك: مررت بقوم عبدِالله وزيدٍ وخالدٍ، والرفع جيد، أي:هم عبدُالله وزيدٌ وخالدٌ).

وانفرد السيوطي بالإشارة إلى أوجه الشبه بين عطف البيان والبدل، وهي:

١- (أنه عبارة عن الأول كالبدل)، لكن عبارة السيوطي السابقة فيها إطلاق في موضع التقييد؛ إذ أطلق البدل ، والمراد بكون عطف البيان هو الأول (بدل كل من كل) في مثل:مررت بزيد أبي بكر. يقول ابن يعيش في ذلك:(عطف البيان له شبه يبدل الشيء من الشيء وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الأول في الحقيقة).

٢- (أنه يكون بالجوامد كالبدل)، وقد سبق الحديث عن جمود عطف البيان والبدل.

٣- (أنه يكون أخص من متبوعه وأعم منه كالبدل)، وزاد ابن مالك : أو يكون مساويًا لمتبوعه أيضا، وقد سبق الحديث عن الخلاف في كون عطف البيان أخص أو أعم من متبوعه، أما البدل فيتضح جواز الأمور الثلاثة فيه

وهذا ظاهر في إبدال العلم من العلم ، فهو مساو له، أما إبدال الأخص من الأعم والعكس فهذا واضح أيضا من خلال إبدال الظاهر من الضمير والعكس ؛إذ رتبة كل منهما مختلفة عن الأخرىٰ.

٤- (أنه يكون بلفظ الأول علىٰ جهة التأكيد، كقول القائل:(يَا نصرُ نصرٌ نَصْرا) كالبدل).

ويفهم من عبارة السيوطي السابقة أن (نصر)الثانية يجوز أن تكون بدلًا أو عطف بيان لـ(نصر) الأولىٰ، لكن هذا الموضع محل خلاف بين النحويين، أما بالنسبة لجواز تكرار عطف البيان بلفظ متبوعه فذهب بعض النحويين ومنهم:أبو علي الشلوبين،وابن الناظمإلىٰ منعه؛ وذلك لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يدل علىٰ ذلك.

وأجازه آخرون ، منهم: سيبويه،والمبردٱوالفارسي،وأبو حيان،وابن عقيل. يقول ابن عصفور:(وإذا قيل كيف يبين الشيء بنفسه، ألا ترىٰ أن (نصرا)الثاني لا يفهم إلا ما يفهم من الأول، فالجواب: إن البيان هنا يقع بتكراراسم المنادىٰ وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين، ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس،فلا يُعلم من المخاطب إذا كان بحضرتك مسميان بـ(نصر) فصاعدا).

وأما جواز تكرار البدل بلفظه فإنه-كما سبقت الإشارة-يكون لمزيد من البيان والتخصيص أيضا، وهذا مفقود في تكرار اللفظ الأول فحسب. وقد شرط بعضهم لذلك أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب:﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ بنصب(كل) الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو.

أما ما يفارق فيه عطف البيان البدل، فقد اتفق ابن بري والسيوطي- نقلا عن جماعة من النحويين- في أمور:

١ــ أن عطف البيان مع متبوعه من جملة واحدة، بخلاف البدل مع المبدل منه فإنهما في التقدير من جملتين،وهذا الفرق مبني علىٰ قول أكثر النحويين- كما أشير سابقا- بأن البدل علىٰ نية تكرار العامل، فالعامل في البدل عامل آخر من لفظ العامل في المبدل منه، فيكون تقدير الكلام جملتين، بخلاف عطف البيان فالعامل فيه – علىٰ رأي جمهور النحويين- هو العامل في متبوعه، وأضاف ابن بري مستدلا علىٰ ذلك بقولهم في النداء:(يا أخانا زيدا) بنصب(زيدا) علىٰ أنه عطف بيان لـ(أخانا) فيتبعه في الإعراب لفظا، بخلاف الضم في (زيد) فإنه يكون علىٰ البدلية لا غير؛ لأنه حينئذ علىٰ تقدير تكرار(يا)، وإذا دخلت (يا) علىٰ المنادىٰ العلم المفرد بني علىٰ الضم.

وعلىٰ ذلك فإن من ذهب إلىٰ أن العامل في البدل هو نفس العامل في المبدل منه لا يلزمه هذا الفرق.

٢ــ اتفقا أيضا علىٰ أن من الفروق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان يطابق متبوعه في التعريف بخلاف البدل فإنه لا تلزم فيه المطابقة تعريفا أو تنكيرا، فتبدل المعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة كما سبقت الإشارة.

٣ــــ اتفقا أيضا علىٰ أن من الفروق بينهما أن عطف البيان لا يكون هو أو متبوعه ضميرًا بخلاف البدل فيجوز فيه أن يكون بالضمير ومن الضمير. لكن هذا الفرق لا يلزم بعض النحويين كالكسائي الذي أجاز أن يكون متبوع عطف البيان ضميرا. يقول ابن مالك:(وقياس مذهب الكسائي جواز إتباع عطف البيان ضمير الغائب قياسا علىٰ النعت).

وكذلك أيضا الزمخشري فقد أجاز أن يكون متبوع عطف البيان ضميرا، وجعل من ذلك قوله تعالىٰ:﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ

﴿رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [1] فـ (أن اعبدوا الله) بيان لـ(الهاء) في (به)[2].

٤ ــ اتفقا أيضا علىٰ أن البدل قد يكون غير الأول وذلك في بدل (بعض من كل)و بدل الاشتمال، وبدل الغلط، كما في قوله تعالىٰ:﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [3]، و(سلب زيد ثوبه)، و(صليت العصر المغرب)، وهذا بخلاف عطف البيان فإنه لا يكون إلا الأول، فهو نظير بدل(كل من كل)[4].

٥ ــ اتفقا أيضا علىٰ أنه من المواضع التي يتضح فيها الفرق بين عطف البيان وبدل(كل من كل) خاصة، باب النداء، وذلك إذا كان المنادىٰ مضافا، وتابعه مفرد علم منصوب كما في(يا أخانا زيدا) فـ(زيدا) بالنصب يتعين كونه عطف بيان لـ(أخانا) ولا يجوز جعله بدلا؛ لأنه علىٰ القول بأنه علىٰ نية تكرار العامل فإنه يجب فيه الضم لا غير، ولا يجوز نصبه وتنوينه . يقول ابن السراج في ذلك:(والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع الاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول، وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان يا أخانا زيدا فتنصب وتنون؛ لأنه غير منادىٰ، فإن أردت البدل قلت: يا أخانا زيدُ).

ومثال ذلك أيضا قول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا أَعِيذُكمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

فـ(عبد شمس ونوفلا) معطوفان عطف بيان لـ(أخوينا)، ولا يجوز كونهما بدلين من (أخوينا) ؛ إذ لو كانا بدلين لقيل (نوفلُ) بالضم لأنه علىٰ نية تكرار(يا)، فلما نصب دل ذلك علىٰ أنهما عطف بيان.

---

(١)من الآية (١١٧)من سورة المائدة.

(٢)الكشاف١/ ٧٢٧ ،وينظر أيضا: همع الهوامع٥/ ١٩٣، شرح الرضي٤/ ٤٣٨ .

(٣)من الآية(٧١) من سورة المائدة.

(٤) ينظر: الفروق النحوية١٠٩ ،الأشباه والنظائر٤/ ٨٧.

وأضاف ابن بري أنه يظهر الفرق أيضا بينهما إذا تكرر المنادىٰ بلفظه وكان مفردا علما كما في(يا نصرُنصرُ نصرا) فإن (نصر) الثانية إذا كانت عطف بيان جاز فيها وجهان، الضم عطفا علىٰ اللفظ، أو النصب عطفا علىٰ الموضع، فيقال:يا نصر نصرا، أما إذا أعربت بدلا فلا يجوز فيها إلا الضم حينئذ.

يقول ابن مالك مشيرا إلى الحالتين السابقتين:(وإذا أفرد عطف البيان وتبع منادىٰ نصب بعد المنصوب نحو: يا أخانا زيدا، ونصب أو رفع بعد المضموم نحو: يا غلام بشرا أو بشر، كما يفعل بالنعت ؛ لأنهما يجريان مجرىٰ واحد، ولو قصد الإبدال تعين ضم (زيد) و(بشر) ، فإنهما عند قصد الإبدال في حكم ما باشر حرف النداء).

٦-اتفقا أيضا علىٰ أنه يظهر الفرق بين عطف البيان والبدل جليا في باب الإضافة، وذلك إذا أضيف اسم الفاعل المقترن بـ(أل) إلىٰ ما فيه (أل) ، وأتبع المضاف إليه بمجرد منها كما في: أنا الضارب الرجل زيد، فإن (زيد) عطف بيان لـ(الرجل) ولا يجوز علىٰ البدل؛ لأن البدل يحل محل المبدل منه، ولا يجوز أن يقال : أنا الضارب زيد؛ لأن اسم الفاعل المقترن بـ(ال) لا يضاف إلىٰ ما هو مجرد منها ، ومن ذلك قول الشاعر:

أَنَـا ابْنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـــرٍ عَـلَـيْـهِ الـطَّـيْـرُ تَـرْقُـبُـهُ وُقُـوعَـا

فـ(بشر) عطف بيان ل(البكري) لا بدل؛ لأنه يلزم عليه أن يكون التقدير(أنا ابن التارك بشر) وذلك غير جائز.

ويتضح مما سبق أن الفرق الخامس والسادس يرجعان إلىٰ الفرق الأول، فلم يكن هناك داع إلىٰ إفرادهما بالذكر، وقد أشار أبو حيان وغيره من النحويين إلىٰ مواضع أخرىٰ غير هذه يتعين فيها عطف البيان لا البدل؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل وجعله من جملة أخرىٰ.

ولعل من المواضع التي يفترق فيها عطف البيان عن البدل ولم يشيرا إليها

أن عطف البيان لا يكون فعلا تابعا لفعل، فهو بين الأسماء فقط بخلاف البدل فيجوز فيه ذلك كما في قوله تعالىٰ:﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ فـ(يضاعف) بدل من(يلق).

ونستطيع من خلال الفروق السابقة بين عطف البيان والبدل أن نرد قول من ذهب إلىٰ أنعطف البيان ما هو إلا البدل وأنه يمكن الاستغناء عن عطف البيان به، كالرضي ومن تبعه من المحدثين، يقول الأستاذ عباس حسن:(إن من قال بوجود فرق بين البدل وعطف البيان فما هو إلا إرهاق وتعسير بغير طائل...).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وفي خاتمة هذا البحث يمكن إيجاز أبرز الأمور التي تضمنها، وهي :

١ – أن الفروق النحوية موجودة منذ أن وجد النحو، لكنها كانت تعرض في ثنايا الكتب بألفاظ مختلفة كـ(امتاز –فصل – خالف – فرق)،ولأغراض متعددة كتعليل وشرح بعض المسائل ،لكن كان لابن بري والسيوطي فضلٌ في جمعها وإفرادها بالدراسة .

٢ – أهمية معرفة الفروق النحوية بين المسائل المتشابهة، للتمييز بينها .

٣– ارتباط الخلاف النحوي ارتباطا وثيقا بالاعتداد بالفروق النحوية أو عدم الاعتداد بها جملة وتفصيلا،كما هو الحال مثلا عند من رأىٰ إسقاط عطف البيان من التوابع ؛إذ وجد أنه لا فرق بينه وبين بدل (كل من كل)وغيرها .

٤ – باب التوابع من الأبواب التي يكثر الشبه بين أقسامها وتحتاج إلىٰ معرفة الفروق بينها ؛لتداخلها ،وأكثر التوابع شبها هما عطف البيان وبدل (كل من كل).

٥ – تفاوت عدد الفروق في التابع الواحد بين ابن بري والسيوطي ،فنجدهما في الفرق بين النعت والتوكيد اتفقا في عشرة فروق ،ثم انفرد ابن بري بذكر ثلاثة أخرىٰ ،لتكون جملة الفروق ثلاثة عشر فرقا .وإذا ما نظرنا إلىٰ الفرق بين النعت والبدل نجدهما اتفقا في ثمانية فروق ،وانفرد ابن بري بذكر وجهين،كما انفرد السيوطي بذكر وجهين آخرين ،لتكون جملة الفروق اثني عشر فرقا .أما الفرق بين عطف البيان والنعت فاتفقا في ذكر أربعة فروق،وكان الانفراد للسيوطي بذكر أربعة أخرىٰ .وعن الفرق بين عطف البيان والبدل فحاصله الاتفاق علىٰ ستة مواضع ،وإن كان بعضها يرجع إلىٰ بعض .وهكذا

نجد أن تطور الآراء وما أضافه اللاحق للسابق لم يكن ملحوظا بالشكل الذي يتناسب مع الفارق الزمني بين عصري ابن بري والسيوطي .

٦- كانت الفروق النحوية بين التوابع –في غالبها- مبنية علىٰ عدة محاور منها :العامل في التابع والمتبوع ،حكم حذف كل منهما ،ماهيتهما من التعريف والتنكير ومرتبتهما في التعريف ،الغرض من التابع ،حكم وقوعه مفردا أو غيره،حكم تكرار التابع .

٧- يتبين من خلال الدراسة مقدار الجهد الذي أسهم به كل من ابن بري والسيوطي في جمع الفروق ،وهذا العمل له من الميزات ماله ،لكن لا يخلو من بعض المآخذ ،منها :

أ- خلت دراسة الفروق عند ابن بري من ذكر مصادره ومن أفاد منهم من العلماء قبله ،باستثناء مرة واحدة ورد فيها النقل عن سيبويه أثناء حديثه عن الفرق بين النعت والتوكيد ،ولم يكن لهذا النقل صلة بالفرق المذكور .وعلىٰ الجانب الآخر كانت الفروق عند السيوطي –في معظمها-نقلا عمن سبقه من النحويين مثل الأندلسي وابن يعيش وابن هشام وغيرهم ،الأمر الذي نتج عنه التكرار في ذكر بعض الفروق كما ورد في حديثه عن الفرق بين عطف البيان والبدل فقد ذكر بعضا من هذه الفروق نقلاعن ابن يعيش وصاحب البسيط وكررها مرة أخرىٰ نقلا عن الأندلسي.

وكان أيضا من أثر كثرة هذا النقل عدم وضوح رأي السيوطي صريحا في بعض المسائل ،مما دعا إلىٰ الرجوع إلىٰ كتابه همع الهوامع لمعرفة ذلك .

ب- أهمل ابن بري والسيوطي الإشارة إلىٰ المسائل الخلافية وعرض الفروق محل الخلاف كأنها موضع إجماع، باستثناء موضع واحد أشار فيه ابن بري إلىٰ الخلاف وإن لم ينسب القول إلىٰ صاحبه، وذلك عندما ذكر أن هناك أمورا تؤيد من يرىٰ أن المبدل منه في نية الطرح.

ومن تلك المسائل التي لم يشيرا إلىٰ الخلاف فيها، مسألة حكم حذف المنعوت، حكم موافقة النعت منعوته تعريفا أو تنكيرا، ومنها أيضا حكم توكيد النكرة.

ج- خلت دراستهما الفروق من أصول النحو (السماعية) باستثناء بيت شعر واحد ذكراه في حديثهما عن الفرق بين عطف البيان والبدل.

د- أهملا التعليلات في ذكر الفروق التي تحتاج إلىٰ ذلك، لكن ظهر ذلك واضحا عند ابن بري، بخلاف السيوطي الذي أورد بعض التعليلات، ومن ذلك ما جاء في أنه من الفروق بين النعت والتوكيد عدم جواز نعت الضمير أو النعت به بخلاف التوكيد، نجد ابن بري لا يعلل لذلك بخلاف السيوطي.

هـ-كان في بعض عباراتهما إطلاق في موضع التقييد، كما في إطلاق لفظ التوكيد عند السيوطي وإن كان المراد التوكيد المعنوي منه فقط، وذلك في حديثه أنه من الفروق بين النعت والتوكيد عدم جواز عطف ألفاظ التوكيد بعضها علىٰ بعض بخلاف النعت. وهذا الأمر يلبس علىٰ الباحث فهم المسألة .

و- لم يمهدا لكل فرق بين تابعين بذكر أوجه الشبه بينهما باستثناء ما ذكره السيوطي من وجوه الشبه بين عطف البيان والنعت، ووجه الشبه بين عطف البيان والبدل، وإن لم يكن ذلك علىٰ سبيل التمهيد بل جاء متأخرا عن ذكر الفروق.

ز- عدم التزامهما مصطلحا واحدا في الحديث عن النعت، فأحيانا يكون التعبير بلفظ (النعت)، وأحيانا بلفظ (الصفة) والعذر للسيوطي لتعدد نقله عن العلماء واختلاف تعبيرهم حينئذ .

المصادروالمراجع

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي الشهير بالبناء(ت١١١٧هـ)، تح. أنس مهرة،دار الكتب العلمية،لبنان، ط٣ ١٤٢٧هـ.

إحياء النحو إبراهيم مصطفىٰ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

ارتشاف الضرب أبو حيان الأندلسي من لسان العرب (ت٧٤٥هـ)، تح.د/ رجب عثمان ومراجعة د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ.

الإرشاد إلي علم الإعراب ،شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي،تح.د/ محمد سالم العميري ،مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي،مكة المكرمة.

الأزهية في علم الحروف،علي بن محمد الهروي،تح.محمد عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان، ط١ ١٤٠٦هـ.

أسرار العربية، أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت٥٧٧) تح. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد الهروي(ت٤٣٣هـ)،ت.أحمد سعيد محمد قشقاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة، ط١ ١٤٢٠هـ.

أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تح. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٩هـ.

الأشباه والنظائر في النحو ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تح/ د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط١

الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج(٣١٦هـ)، تح.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

الأعلام ،خير الدين محمود بن محمد الزركلي الدمشقي(ت١٣٩٦)،دار العلم للملايين ،ط٥، ٢٠٠٢م .

الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تعليق.د/ محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية،١٤٢٦هـ.٥

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، عبدالرحمن بن محمد أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تح.د/ جودة مبروك محمد مبروك،مكتبة الخانجي، ط١.

الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الغفار النحوي(ت٣٧٧هـ)، تح. د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط٢ ١٤١٦هـ.

أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك،عبدالله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)تح.يوسف الشيخ محمد البقاعي،دار الفكر.

الإيضاح في شرح المفصل،أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي،العراق.

البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان(ت٧٤٥هـ)اعتنىٰ به.الشيخ عرفات العشا حسونة،دار الفكر،١٤٣١هـ.

البدل وعطف البيان، رفعت فتح الله،مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٦٨م،ج٢٣.

البسيط في شرح جمل الزجاجي،ابن أبي الربيع عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الأشبيلي(٦٨٨هـ) ت.عياد بن عيد الثبيتي.دار الغرب الإسلامي،ط١ ١٤٠٧هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١)،تح.محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية، لبنان،صيدا.

تاج اللغة وصحاح العربية ،أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت٣٩٣هـ)، تح. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤ ١٤٠٧هـ.

التبصرة والتذكرة ،أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري،تح.د/ فتحي أحمد مصطفىٰ، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، ط١ ١٤٠٢هـ.
ترشيح العلل في شرح الجمل، القاسم بن الحسين الخوارزمي، دراسة وتحقيق.عادل محسن سالم العميري،مطبوعات جامعة أم القرىٰ١٤١٧هـ.
التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤٢١هـ.٢
التطبيق النحوي،د/ عبده الراجحي،مكتبة المعارف، ط١ ١٤٢٠هـ
التوابع في الجملة العربية د/ محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة الزهراء،١٩٩١م.
التوابع (مقارنة لسانية) ، فوزي حسن الشايب،مجلة مؤتة للبحوث والدراسات(العلوم الإنسانية والاجتماعية)، الأردن،(المكتبة الإلكترونية لجامعة طيبة)،مج١٢،ع١، ١٩٧٧م.
توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق.أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام للنشر والتوزيع،مصر، ط٢ ١٤٢٨هـ.
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)،تح.د/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١ ١٤٢٨هـ.
التوطئة، أبو علي الشلوبين،تح.د/ يوسف أحمد المطوع.
جامع الدروس العربية ،مصطفىٰ بن محمد سليم الغلاييني(١٢٦٤هـ) المكتبة العصرية، صيدا،بيروت، ط٢٨ ١٤١٤هـ.
جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حموده ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ،١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .
الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

الجنىٰ الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)،تح.د/ فخر الدين قباوة-أ/ محمد نديم فاضل، ط١ ١٤١٣هـ.

حاشية الآجرومية،عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي (ت١٣٩٢هـ)

حاشية الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان(١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٧هـ.

حروف المعاني الزجاجي،تح.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط٢ ١٤٠٦هـ.

حسن المحاضرة ١/ ٣٣٧ ، ٤٤٥ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)، تح.محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١٤٠٦،١هـ.

أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف(ت٥٢٨هـ)، مزيد اسماعيل نعيم، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج٢٧، ع٢ ٢٠٠٥م(المكتبة الإلكترونية لجامعة طيبة).

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٤(١٤١٩هـ).

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢)، تح.محمد علي النجار، عالم الكتب، (المكتبة الشاملة).

دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، دار قتيبة، بيروت، دمشق، ط١ ١٤١١هـ.

ديوان الأخطل ، بشرح.مهدي محمد ناصرالدين، دار الكتب العلمية،بيروت،ط٢ ١٤١٤هـ.

ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه د/إحسان عباس،دار الثقافة، بيروت ،لبنان،١٣٩١هـ.

ديوان لبيد بن ربيعة،اعتنىٰ به.حمدوطماس، دالا المعرفة ،بيروت،لبنان، ط١ ١٤٢٥هـ.

ديوان النابغة الذبياني،شرح وتقديم.عباس عبدالستار، دار الكتب العلمية ،بيروت،لبنان، ط٣ ١٤١٦هـ.

رسالة الحدود، علي بن عيسىٰ بن علي أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ)، ت. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، لبنان .(المكتبة الشاملة).

سرصناعةالإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ت.د/ حسن هنداوي، دا الفكر، دمشق، ط١ ١٩٨٥م.(المكتبة الشاملة).

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد الذهبي(٨٤٧هـ)،دار الحديث، القاهرة،١٤٢٧هـ.

شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩هـ)، ت.محمد محي الدين عبدالحميد،دار التراث،القاهرة، ط٢٠ ١٤٠٠هـ.

شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن مالك، ت.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١ ١٤٢٠هـ.

شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسىٰ نور الدين الأشموني(ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٤١٩هـ. (المكتبة الشاملة).

شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الأندلسي(٦٧٢هـ)، تح. د/ عبدالرحمن السيدد/ محمد بدوي المختون،دار هجر، ط١ ١٤١٠هـ.

شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي(ت٦٠٩هـ) تحقيق ودراسة.د/ سلوىٰ محمد عمر عرب، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤١٨هـ.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح.د/ صاحب أبو جناح،عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط١٤١٩،١هـ.

شرح الرضي علىٰ الكافية ، تصحيح وتعليق. يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس. ١٣٩٨هـ. ٢/ ٣٧٩.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،عبدالله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام(٧٦١هـ)، تح. عبدالغني الدقر، منشورات الشركة العربية المتحدة للتوزيع، سوريا.

شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف:عبدالله بن بري،تح.د/ عيد مصطفىٰ درويش،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية(١٤٠٥هـ).

شرح عيون الإعراب للمجاشعي، تح.د/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، ط١ ١٤٠٦هـ.

شرح قطر الندىٰ ، عبدالله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تح. محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

شرح الكافية الشافية ،محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ)، تح.د/ عبدالمنعم أحمد هريدي. منشورات جامعة أم القرىٰ ،ط١.

شرح اللمع،ابن برهان العكبري(ت٤٥٦هـ)تح.فائز فارس، السلسلة التراثية، ط١ ١٤٠٤هـ.

شرح المفصل ،موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ) ،مكتبة المتنبي، القاهرة.

ظاهرة التآخي في العربية، د/ فاطمة عبدالرحمن حسين،مطبوعات جامعة أم القرىٰ١٤١٧هـ.

علل النحو، محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن ابن الوراق(ت٣٨١هـ)، تح. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض،السعودية، ط١ ١٤٢٠هـ.

العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)،تح.د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

(الفروق النحوية) لأبي محمد عبدالله بن بري (ت٥٨٢هـ) درسه وحققه.فراج بن ناصر الحمد، مجلة الدراسات اللغوية، السعودية، ع٢مج٥، يوليو-سبتمبر.

الفصول الخمسون،زين الدين أبو الحسين يحيىٰ بن عبد المعطي(ت٦٢٨هـ)، ت.محمود محمد الطناحي، عيسىٰ البابي الحلبي.
في النحو العربي (قواعد وتطبيق)علىٰ المنهج العلمي الحديث، د/ مهدي المخزومي، ط٣ ١٤٠٦هـ.
الكافية في علم النحو، ابن الحاجب المصري(ت٦٤٦هـ)، ت.د/ صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١ ٢٠١٠م.
الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تح. عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٣ ١٤٠٨هـ.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفىٰ بن عبدالله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة(ت١٠٦٧)، مكتبة المثنىٰ، بغداد،١٩٤١م.
الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة،نجم الدين محمد بن محمد الغزي(ت١٠٦١هـ)،ت.خليل المنصور،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط١(١٤١٨هـ).
لسان العرب، ابن منظور، ت. عبدالله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة.
اللباب في علل البناء والإعراب ،أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري البغدادي(٦١٦هـ)، تح.د/ عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١ ١٤١٦هـ.
اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢) تح. فائز فارس دار الكتب الثقافية، بيروت.
مُثُل المقرب، ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) تح.صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة،ط١ ١٤٢٧هـ.
مجالس ثعلب، أحمد بن يحيىٰ بن زيد أبو العباس المعروف بثعلب(ت٢٩١هـ)(المكتبة الشاملة)
المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني(ت٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية،١٤٢٠هـ.

المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨)، تح.عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤٢١هـ.
المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دارالشرق العربي، بيروت، ط٣.
المدارس النحوية ،شوقي ضيف(ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف.
المرتجل في شرح الجمل،أبو محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب(ن٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة. علي حيدر، ط. دمشق ١٣٩٢هـ.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ط١٤١٨،١هـ - ١٩٩٨م .
المساعد علىٰ تسهيل الفوائد.بهاء الدين بن عقيل.ت.د/ محمد كامل بركات، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي،مكة المكرمة.
المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبدالسيد بن علي الشهير بالمطرزي، ت.د/ عبدالحميد السيد طلب،مكتبة الشباب، القاهرة، ط١.
مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، عبدالله بن حمد الخثران،دار هجر، مصر، ط١ ١٤١١هـ.
معاني القرآن ،أبو الحسن المجاشعي البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)،د/ هدىٰ محمود قراعة،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١١ه.
معاني القرآن، أبو زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء(٢٠٧هـ)تح. محمد علي النجار وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة،مصر، ط١.
معجم الأدباء ،شهاب الدين أبوعبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت٦٢٦هـ)، تح.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت ط: ١، ١٤١٤هـ.
معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د/ محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١ ١٤٣٢هـ.

معجم المؤلفين ، عمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي(ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المتنبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، منشورات دار الدعوة.
المفصل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري(٥٣٨هـ) . تح / علي أبو ملحم . مكتبة الهلال، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٣ م.
مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي(ت٣٩٥هـ)، تح.عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ.
المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهرالجرجاني،تح.كاظم بحر المرجان، منشورا وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
المقتضب ، محمد بن يزيد الأزدي المعروف بالمبرد(ت٢٨٥هـ)، تح. محمد عبدالخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت.
المقدمة الجزولية في النحو، عيسىٰ بن يللبخت الجزولي البربري(ت٦٠٧هـ)، ت.د/ شعبان عبدالوهاب محمد، مطبعة أم القرىٰ، دار الغد العربي.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ت.د/ مازن المبارك ومحمد علي حمدالله،دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١ ١٤١٢هـ
ملحة الإعراب، القاسم علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، دار السلام القاهرة ط١ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٥م .
النحو المصفىٰ ، محمد عيد، مكتبة الشباب(المكتبة الشاملة).
النحو الوافي ، عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥ .
نظم الفرائد وحصر الشدائد مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلبي(ت٥٨٣هـ)تح.د/ عبدالرحمن بن سليمان آل العثيمين،مكتبة الخانجي،القاهرة، ط١ ١٤٠٦هـ.
النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الأثير (ت٦٠٦هـ)،ت.طاهر أحمد الزادي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي(ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، شرح وتعليق.د/ عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة١٤٢١هـ.

الوافي بالوفيات،صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي(ت٧٦٤هـ)،تح.أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث،بيروت١٤٢٠هـ

وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي . تحقيق / إحسان عباس . دارصادر ، بيروت.